الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
رقم :1435099602

إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب

(1518-1830)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1518-1830)

إعداد الطالبة:
* زكية لعلي

أعضاء اللجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الرتبة
د . محمد السعيد قاصري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. عبد القادر خليفي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. محمد يعيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/ 2018-2019م

لبسم الله الرحمان الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" سورة التوبة105.

إهداء

من قلوب تشع بالدفء والحنان ، من عقول تسعى تطلعا إلى أبرار هذه الأكوان ومن أرواح متعلقة برب الجلال ، أحمد الله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع أهديه:

إلى من القلب يهواها والعمر فداها إلى من الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة حفظها الله أطال في عمرها.

إلى من رعاني وسهر على تعليمي وتربيتي إلى مثالي الأعلى و فخري و اعتزازي أبي الحبيب حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من ترعرعت إلى جانبهم إخوتي وأخواتي نور الدين، حمزة ، رانية، فوزية وأولادهم(لطفي، عبد الرؤوف، سيف، أميرة، إيمان، جيهان، سراج، شهد وشهاب).

إلى زوجي الذي ساندني وكان بجانبي طوال فترة البحث.

إلى رفقاتي اللواتي استأنست بصحبتهن وعرفت قيمة الحياة معهن: خضرة ، أمال ، جارية، وليندة، نعيمة .

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

زكية

شكر وعرفان

قال تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم الأية07.

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعطانا القدرة لإنجاز هذا العمل " فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك" .

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف خليفي عبد القادر والذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في تصويب الأخطاء طوال فترة البحث.

وأتوجه بالشكر إلى أبي وأمي اللذان كانا مشجعان لي ولولاهما لما وصلت إلى هذه المرحلة، وأشكر زوجي الذي ساندني وشجعني لإتمام المذكرة .

كما أتوجه بالشكر إلى أختي التي لم تلدها أمي صديقتي "علال خضرة" التي ساعدتني طوال فترة البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من نصحني وشجعني وساعدني ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد .

قائمة المختصرات :

1/ المختصرات بالعربية:

ط	الطبعة
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
ق	القرن
ص	الصفحة

-الإطار العام للموضوع:

تشكل دراسة الميكانيزمات التي قام عليها اقتصاد الجزائر تحت المظلة العثمانية،ومعرفة جوانب القوة التي ميزته وتحديد مظاهر الاختلال التي عرفتها طيلة الثلاثة قرون ،واحدة من المجلات البحثية البالغة الأهمية،ذلك أن مرتكزات الاقتصاد الجزائري قد كان لها الدور المؤثر في توجيه العلاقات الخارجية في فهم العلاقة مع السكان ومن ثمة دلت الوقائع علي أن تدفق الموارد البحرية في عصور القوة الدالة،قد شكل عاملا للاستقرار الداخلي وأسهم في تعزيز مركز السلطة،بينما مثلت الضرائب رافدا لخزينة الدولة لكنها انعكست بالسلب علي نوعية الإنتاج وطبيعة التواصل بين الحكام والمحكومين .

-إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي تطرحها هذه المذكرة هي البحث عن علاقة التأثير والتأثر بين موارد البحر والضرائب في الجزائر العثمانية 1518-1830م، وانعكاساتها المحلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، فما طبيعة العلاقة بين موارد البحر والضرائب المفروضة على السكان؟ فهل هي علاقة تكاملية أي كلما ازداد دخل الموارد البحرية كلما ترافعت الضرائب؟ أو كلما نقصت الموارد البحرية كلما إزدادت الضرائب؟ وما هي اهم المقومات الاقتصادية التي ارتكزت عليها السياسة العثمانية بالجزائر؟ وكيف ساهمت الموارد البحرية في تطور الاقتصاد الجزائري؟ وكيف انعكست على الحياة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية للجزائر العثمانية؟ هل كان النظام الضريبي عامل قوة بالنسبة للدولة الجزائرية أم عامل هدم في ظل تراجع موارد البحر؟ وماهي النتائج والانعكاسات التي خلفها النظام الضرائبي؟

-أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع :

- التعرف على طبيعة النظام الضريبي وعلاقته بتراجع النشاط البحري في الجزائر العثمانية.

- التعرف على تاريخ البحرية الجزائرية ونشاطها الذي ساهم سياسيا وعسكريا واقتصاديا في الرفع من شأن الجزائر دوليا.

- دور النظام الضريبي في الحياة الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

- علاقة النظام الضريبي بالمجتمع الجزائري

- التعرف على الأسس التي قام عليها النظام الضريبي.

- **حدود الدراسة:**

إن المرحلة التي تناولتها بالدراسة تنحصر بين سنوات 1518م الى 1830م، وهي الفترة المحددة بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وانتهت بانتهاء الحكم العثماني بالجزائر، وبداية الفترة الاستعمارية الفرنسية، ولذلك فإن مجال الدراسة يغطي ما يزيد عن الثلاث قرون، والتي كانت ثرية بالأحداث المحلية والتطورات الدولية أيضا بما انعكس علي التوجيهات والخيارات الاقتصادية للدولة

- **منهج الدراسة:**

لمعالجة الموضوع اعتمدت على مناهج متنوعة فكان المنهج التاريخي الوصفي قد استخدمته في وصف وعرض الوقائع والأحداث التاريخية، وصفا كرونولوجيا

متصاعدا منذ تشكل إيالة الجزائر، ووصف تركيبة المجتمع وخصائص الاقتصاد المحلي، والمنهج الإحصائي،وقد وظفته في رصد القيم والمداخيل وطبقت المنهج التحليلي في دراسة الوقائع ومناقشتها وتحليل طبيعة العلاقة بين موارد البحر والنظام الضريبي.

-الصعوبات المعترضة:

من اهم الصعوبات نذكر:

– طول الفترة الزمنية المدروسة والتي تجاوزت ثلاث قرون الامر الذي أدى إلى تشعب الموضوع.

– ضيق الوقت،المخصص لإنجاز المذكرة وتزامن مع ذلك الظروف السياسية التي مرت بها البلاد وانعكاسات ذلك على الجامعة

– وصف المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت هذه الدراسة علي العديد من المصادر والمراجع تفاوت في قيمتها العلمية وأهميتها التاريخية ،تمكنت من الإشارة إلى أهمها ،الكتب المصدرية: أبرزها غزوات خير الدين وعروج ترجمة محمد دراج حيث استعنت به في الحديث عن الاستنجاد الجزائريين بالعثمانيين ودور الأخوة بربروس في مواجهة التحرشات الصليبية، ومذكرات للزهار احمد الشريف ، وابن أبي الضياف إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ورحلة عبد القادر التينلاني بعنوان رحلات جزائريين، رحلة الشيخ ابن إدريس بن عبد القادر التينلاني إلى الجزائر، وكتاب وليام شالر مذكرات شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824)والذي أفادني في الحديث عن هدايا القناصل الأوربيين بالجزائر .

وصف المراجع المهمة: مؤلفات الباحث ناصر الدين سعيدوني ولاسيما كتابه ،النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م الذي قدم لنا أنواع الضرائب الجزائرية أواخر العهد العثماني فهو لم يكتفي بالعرض بل قدم لنا معالجة تاريخية بالأرقام والتحليلات وكتابة الملكية والجباية في الجزائر أثناء التواجد العثماني حيث عرج علي مختلف الضرائب السائدة في تلك الفترة وكتابه دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،وكتابي احمد توفيق المدني حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792) و عمار أخروف العلاقات بين الجزائر والمغرب واللذان أفاداني في أسباب احتلال الأسبان لسواحل الجزائرية، وغيرهم من المراجع التي خدمت الموضوع بدرجات متفاوتة.

أما بخصوص المقالات فاعتمدت علي مقال رحمونة بليل دور العمل البحري في اقتصاد ايالة الجزائر والذي أفادني في إحصائيات الغنائم ، وكذلك مقال حنيفي هلايلي القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني و الذي أفادني في افتداء الأسرى.

أما عن الرسائل الجامعية فقدت اعتمدت على رسالتين الأولى أطروحة دكتوراه لتوفيق دحماني الضرائب في الجزائر ، والثانية رسالة ماجستير لفلة القشاعي النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني واللتان أفادتني في أصناف الضرائب.

أما عن القواميس و المعاجم اعتمدت على معجم سهيل صابان المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية في التعريف بالمصطلحات.

1. دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة وضعية الاقتصاد الجزائرية بين موارد البحر والنظام

الضريبي المطبق على السكان في الجزائر خلال العهد العثماني.

– الميول الشخصي لدراسة النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، فوجدت ان النظام الضريبي أهم سمة بارزة في حياة الإيالة الجزائرية، والذي كان يعتبر أهم دعامة لخزينة الدولة.

2. خطة البحث:

تشمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة،حيث تناولت في الفصل الأول الذي جاء بعنوان، المقومات الاقتصادية للجزائر العثمانية، والذي و احتوى على ثلاثة مباحث بداية بتأسيس الإيالة وهيكلها السياسي والإداري، وخصائص الاقتصاد المحلي، والعلاقة بين المجتمع والسلطة، أما في الفصل الثاني جاء بعنوان الموارد البحرية ومساهمتها الاقتصادية والذي تطرقت فيه إلى الموارد البحرية ومساهمتها الاقتصادية من غنائم الجهاد البحري والاتاوات والهدايا والأسرى المسيحيون المبحث الرابع النشاط البحري من القوة الى الانحصار، وفيما يخص النظام الضريبي أليات جبايته وأصنافه وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد تضمنها الفصل الثالث بعنوان النظام الضريبي: مرتكزات وتحولات، وختمت الموضوع بخلاصة جامعة حول الموضوع وما توصلت إليه الدراسة.

وختاما لعملي هذا لا يسعني إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل في المقام الأول إلى الأستاذ المشرف خليفي عبد القادر الذي وجهني وأرشدني وكان له الدور الكبير في تصويب الأخطاء من خلال ملاحظاته القيمة ، وكل ساعدني وشجعني في إتمام المذكرة . والله ولي التوفيق

المبحث الأول : تأسيس الايالة وتطور هيكلها السياسي والإداري

أولا : تأسيس الايالة

أ- الغزو الاسباني على السواحل الجزائرية :

إن انقسام المغرب الإسلامي إلى إمارات ضعيفة متطاحنة فيما بينها جعلها تكون هدفا سهلا لدول وممالك أوربا ، حيث سعت لغزوها والسيطرة عليها ،وخاصة إسبانيا بعد سقوط آخر معاقل المسلمين بالأندلس 1492م، حيث تطلع الكاردنال خمينس[1] إلى التوسع في الخارج ، وذلك باحتلال سواحل المغرب الإسلامي مستغلة في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب الإسلامي عموما والمملكة الزيانية على وجه الخصوص[2].

ولقد كان لهذه الحركة الشرسة التي شنها الإسبان عدة أسباب من بينها :

- **الأسباب أو الدوافع الدينية :**

يعد السبب الرئيسي الذي يرجع إلى العداوة بين الإسلام والنصرانية والتي يرجع [3] تاريخها إلى بداية الدعوة المحمدية ، وانتشار الدين الإسلامي في أقطار العالم ، وما عدى هذا الصراع هو التعصب الديني الذي دعا إليه رجال الدين المسيحي من قساوسة

---

[1]-**خمينس** ، ولد في قشتالة (1436-1517) عين أميرا لسر المملكة سنة 1492 ثم كاهنا لطليطلة 1495 ثم حاكما حتى وفاة الملكة ازابيلا 1504 ثم رئيسا لمحاكم التفتيش (1506،1516) ، احتل وهران 1509، اشتهر بقسوته في إبادة المسلمين وتنصيرهم للمزيد عن حياته ينظر: بسام العسلي ، خير الدين بربروس ، ط2 ، دار النقاش ، بيروت ، 1986،ص45.

[2]- سامية زيادة ، الجهاد البحري في الجزائر العثمانية (902هـ-1209/1520هـ/ 1209-1827) ، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة بن خلدون ، تيارت ، 2013-2014 ، ص ص 7-11.

ورهبان[1]، فقد دعا البابا "اسكندر السادس " لإبعاد المسلمين عن بلاد الأندلس واستجابة لذلك تمت المصاهرة السياسية بين فريدناند الكاثوليكي حاكم أراغون وايزابيلا وراثة عرش قشتالة وبهذا توحدت اسبانيا الكاثوليكية المسيحية عام 1479، حاملة على عاتقها مهمة نشر المسيحية في بلاد شمال إفريقيا[2] .

الدوافع السياسية والعسكرية:

بعدما استقرت إسبانيا بعد توحيد مملكتي قشتالة والآرغون في دولة اسبانية واحدة عام 1479[3] ، بعد أن حققوا انتصارهم على مسلمي الأندلس (الموريسكيون) فكروا في توسيع مكانها لتأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف فوجهوا أنظارهم إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط .

وكذلك بعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس 1492 ونتيجة لبطش واستبداد محاكم التفتيش فر الكثير من مسلمي الأندلس إلى بلاد المغرب الإسلامي فرأى الإسبان ضرورة تتبع المسلمين إلى مكان فرارهم ، مدعين بأن الأساطيل الإسلامية كانت تغزو السواحل الأوربية ، خوفا من محاولة المسلمين من استرجاع الأندلس[4] .

- **الأسباب الاقتصادية:**

أما عن الأسباب الاقتصادية فتمثلت في رغبة اسبانيا في السيطرة على المراكز التجارية التي تتميز بغنى إقليمها بالثروات ، وكذلك كان هدفها احتكار التجارة الخارجية للجزائر[5] .

---

[1]-أحمد توفيق المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492هـ – 1792) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،(د.ت) ، ص80

[2]– أسماء أبلالي ، "التحرشات الاسبانية على السواحل الجزائرية خلال القرن 10هـ /16م قراءة في الدوافع والنتائج "، مجلة روافد البحوث والدراسات ، العدد الثاني ، جامعة غرداية ،2017 ، ص ص 36–37.

[3] -أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق، ص86.

[4] -أسماء أبلالي، المرجع السابق، ص39.

[5] -عمار بن خروف ، العلاقات بين الجزائر والمغرب1517–1559، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ ،جامعة دمشق ، 1983،ص21.

كما أن الازدهار التجاري والعمراني الذي تزامن مع الكشوفات الجغرافية كان من العوامل المحركة لسياسة التوسع الاستعماري الاسباني بحثا عن الثروة [1].

- الدوافع الإستراتجية :

كانت سواحل بلاد المغرب ضرورية لكل اتصال بحري آمن، بين كل من اسبانيا وإيطاليا، كما وجدت إسبانيا في النشاط البحري للعثمانيين في البحر الأبيض المتوسط دافعا وذريعة لمحاربة المسلمين في ديارهم، مستهدفة بذلك المراكز الرئيسية في شمال إفريقيا[2].

ولقد كان لضعف دولة بني زيان تأثيرا سيئا على أوضاع المغرب الأوسط، بعد الانقسام والتفكك الداخلي والذي شهد المغرب الإسلامي ، كان مشجعا للأطماع الاسبانية على الحوض الغربي للمتوسط[3] ، بدأت في تجسيد مشروعها الاسباني مستهدفة المرسى الكبير في 9سيبتمبر 1509 ، بعد معركة طاحنة ارتكبت من خلالها مجازر رهيبة ، ثم وجه الإسبان ضربتهم الثانية لمدينة وهران يوم 19 ماي 1509[4].

لم يقتصر نفوذ الإسبان على المدن التي سيطروا عليها بالقوة، بل قاموا بالتوسع في كل المدن الساحلية لتشمل بجاية في 05 جانفي 1510م ،لتتولي بعد ذلك مستغانم دلس وشرشال[5] ، ويصف المؤرخ شارل أندري جوليان حال بلاد المغرب بقوله : "... **شيد الإسبان سلسلة من القلاع والحصون على طول ساحل شمال إفريقيا وعاشت هذه**

---

[1]– صالح حمير ، التحالف الأروبي ضد الجزائر عام 1541 وتأثيراته الإقليمية والدولية ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2006.2007 ،ص29.

[2] –عمار بن خروف ، المرجع السابق ،ص ص 16–17.

[3]–أحمد أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج2، ط1، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، تونس ،1963،ص170.

[4]–يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة ج2،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009،ص08

[5]–صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514، 1830 م ط3 ،دار هومه، الجزائر ، 2012، ص ص 31–35 .

القلاع والحصون في حالة من الحصار، طول فترة الاحتلال ، فكانت حياة الجند صعبة وشاقة لا توصف [1]."

ولقد أثر هذا الاحتلال على مختلف جوانب الحياة ، أي على الأوضاع الداخلية للجزائر[2]، كما لم يتمكن السكان المحليون من رد التصدي للتحرشات الاسبانية ،وهذا ما جعلهم يفكرون في قوة بديلة تخلصهم من بطش هؤلاء، في الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها ، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا للانتصارات التي أحرزها الإخوة بربروس (عروج وخير الدين)حيث ذاع صيتهم في البحر الأبيض المتوسط ن وهذا ما جعل سكان مدينة الجزائر يستنجدون بهم من أجل إنقاذهم من الاحتلال الاسباني[3] .

فلبى الإخوة بربروس النداء، واشتدت المواجهات الإسبانية العثمانية وخاصة في البداية وذلك لرغبة كلاهما في تحقيق الانتصار وهزم الديانة المعادية له، ومن أهم المعارك التي خاضها هذان الأخيران، والتي حقق فيها العثمانيون أغلبية الانتصارات هي[4] : سار عروج إلى مدينة بجاية من أجل تحريرها سنة 1512 مع فرقة الجنود عددهم خمسون رجلا [5]. لكنه فشل في اقتحام المدينة وبترت ذراعه، فعاد الى حلق الوادي مركز قاعدته، وتكررت محاولته في استرجاع المدينة ما بين (1514 -1515) إلا أنه فشل في ذلك أيضا، وفي لا مقابل نجح هو وأخوه خير الدين من استرجاع مدينة جيجل سنة

---

[1]-شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، تعريب : محمد مزالي ، البشير بن سلامه ،ج2، ط1 ، الدار التونسية ، تونس ،1983،ص235.

[2]-عمار بن خروف ، العلاقات السياسية ... ، المرجع السابق ، ص18 .

[3]-خير الدين بربروس ، مذكرات خير الدين بربروس ، ترجمة :محمد دراج،ط1،شركة الأصالة،الجزائر ،2008،ص ص97 -90

[4]- سامية زبارة ، المرجع السابق، ص 19.

[5]- مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص 18.

1514، واتخذ منها عروج قاعدة عسكرية لتحركاته المستقبلية التي كان يهدف منها الى تحرير بجاية[1] .

وفي سنة 1516 أرسل سالم التومي " وفدا إلى عروج طالبا منه تحرير مدينة الجزائر " ، فاستجاب لهم عروج، ورأى بان يتخذ منها قاعدة تحكمه نظرا لموقها الإستراتيجي فدخلها سنة 1516، واستقبل بها بحفاوة، وعين سلطانا عليهم وأميرا للجهاد[2]، بعدها تمكن الإخوان من دخول تنس 1517م، وقام بعدها عروج بتنظيم المناطق التي دانت له، فقسمها إلى قسمين، قسم شرقي لخير الدين، وغربي لعروج، وخلال تواجد عروج في تنس من أجل تنظيمها[3]وفد اليه سكان تلمسان يطلبون مساعدته ضد ملكهم أبو حمو الثالث الموالي للاسبان الذي تمكن من قتل عروج سنة 1518م[4].

وعن مقتل عروج يقول خير الدين في مذكراته : " ... دخل أخي في معركة مع اسبانيا قتل أخي تقريبا مائتا إسباني قبل أن يسقط شهيدا، ثم قطعوا رأسه ..."[5].

ب – الحاق الجزائر بالدولة العثمانية :

تركت مختلف الأحداث التي مرت بخير الدين أثرا بالغا في نفسه، خاصة بعد وفاة أخوه عروج، وهذا دفعه إلى التفكير في ترك الجزائر لولا أن أهلها ألحوا عليه بالبقاء، وكانت موافقته على البقاء تفرض عليه ضرورة بذل المزيد من الجهد خشية أن يهاجمه

[1]–مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ص 18.

[2] –محمد بن عبد الرحمان التلمساني، " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة "، تقديم : سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 3، الجزائر، ص05.

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 102.

[4] – شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 328.

[5]– محمد دراج ' الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512–1543، ط1 ، دار الأصالة ، الجزائر 2010 ، ص ص 191– 198. **(و للمزيد أنظر للملحق رقم01)**

الإسبان ومؤيدوهم، كما أن ذلك أدى إلى اتجاهه إلى مزيد من الارتباط العثمانية[1]، واقترح عليهم أن يعرضوا تبعيتهم للدولة العثمانية، فيدخلون بذلك في حماية سلطانها، فوافق زعماء الجزائر على الاقتراح[2].

وجه أعيان مدينة الجزائر بقيادة أبوا العباس أحمد بن القاضي رسالة إلى السلطان سليم الأول ' يناشدونه فيها الحماية و الإنظمام للدولة العثمانية ' وتعتبر هذه الرسالة أول وثيقة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية [3]. ولقد استجاب السلطان سليم الأول لطلب أعيان مدينة الجزائر ' وقام بإرسال قوة مؤلفة من 2000 جندي إنكشاري مزودة بالمدفعية و4000 متطوع[4]' وقام بمنح خير الدين رتبة بايلر باي أي أمير الأمراء ' حيث أصبح بموجبها القائد الأعلى في الجزائر ' وممثلا خاصا للسلطان العثماني ، وتم ضرب السكة باسم السلطان العثماني وذكر اسمه في الخطبة[5].

ثانيا : الهيكل السياسي

لقد عرف نظام الحكم العثماني في الجزائر في الفترة ما بين 1518 - 1830 تمايز واختلاف في أشكال إدارة السلطة ، حيث قسمت المرحلة الى أربعة أنماط تتمثل في[6] :

---

[1] -علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ط1 ،دار التوزيع والنشر الإسلامية مصر ، 2001،ص211.

2- نفسه، ص112.

3-عبد الجليل التميمي ، " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519" ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد6 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات،تونس، 1976،ص118.

4- علي خلاصي ، الجيش الجزائري في العصر الحديث ، ط1 ،دار الحضانة ، الجزائر ، 2007،ص109.

[5]-بسام العسلي،المرجع السابق،ص108.(**للمزيد أنظر للملحق رقم02)**

[6]- جمال الدين سهيل، "ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ / 17 م "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13، جامعة غرداية، 2001، ص 138.

1-نظام حكم البايلربايات (924هـ- 1518م/ 996هـ – 1587م) :

يؤرخ لهذه المرحلة بتاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518م، وأصبحت ولاية من ولايتها، وتعيين خير الدين أول بايلرباي[1] في الجزائر من قبل السلطان العثماني ويمثل هذا العصر أزهى وأرقى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد في النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر[2] ، وتميزت هذه المرحلة :

- بتوطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي يرتكز عليها .
- إقرار النظام وقمع حركات التمرد .
- إرسال الإمدادات والعتاد والمتطوعين نحو الأندلس (1568 – 1569) وشن حملات بحرية متكررة على إسبانيا .
- تقسيم البلاد الجزائرية التي ضلت حتى ذلك الوقت تعرف بالمغرب الأوسط الى

بايلكات (بايلك الشرق ، بايلك الغرب ، بايلك التيطري ، دار السلطان)[3].

وفي الأخير نستطيع القول أن البايلربايات حققوا الوحدة السياسية والإقليمية للدولة [4].

---

[1] -**البايلارباي**، باللغة التركية هو أمير الأمراء، وباللغة العربية لقب يمنحه سلطان الدولة العثمانية للامير مع الكسوة تشرف وتعظيم ، قسمي القفطان وهو أعلى مناصب في الدولة العثمانية وتحول لقب حاكم الجزائر ويتبل حسب العصور، وللمزيد ينظر سهيل الصبان، المعجم الموسوعي، المصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة فهد، الرياض، 2000، ص64.

[2] -نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط2، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965، ص 42.

[3] -عروك رنجة، العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1790-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015، ص 13.

[4] -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (1997، ص ص 57-58.

2- نظام حكم الباشوات (1969هـ- 1587م / 1070هـ- 1659م) :

تميزت فترة الباشوات[1] بكثرة الاضطرابات والفوضى ويرجع سبب تغيير النظام السابق إلى تخوف الدولة العثمانية من ازدياد قرة البايلربايات وتوسعهم[2] لذلك ألغى السلطان العثماني رتبة البايلرباي واستبدلها برتبة الباشا وأصبح يعينهم كل ثلاث سنوات، ولهذا كان الشغل الشاغل للباشا هو الانصراف إلى النهب والسلب لجمع الثروة قبل عودته لاسطنبول هذا ما أدى ثورة جنود البحرية على الباشوات وتقليص نفوذهم [3].

3-نظام الحكم الأغوات:(1070هـ-1959م/1082هـ-1671م)

وقد تم تغيير نظام الحكم نتيجة انقلاب أعضاء الديوان ضد حكم الباشوات ،وأسند نظام الحكم للأغا[4] ،وهو من أقصر العصور ' انتشرت فيه الفوضى وكان الأغا يعين من طرف الجيش البري وكان عددهم أربعة خليل أغا' رمضان أغا ،شعبان أغا ،علي أغا ،وما توكلهم مقتولين[5] .

4- نظام حكم الدايات : (1671م – 1830م)

تمثل فترة الدايات [6] أطول الفترات حيث استمرت دون انقطاع من 1871 إلى

---

[1]-**الباشوات** ، أصلها باشا بمعنى الرأس باللغة التركية ، وهي ألقاب تشريف الذي يشاع استعمالها في العهد العثماني منح في البداية لكبار ضباط الجيش والبحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة ، للمزيد ينظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخة ، مؤسسة الرسالة، لبنان، (د.ت)،ص 65.

[2]-عروك رنجة ، المرجع نفسه، ص 14.

[3]- أحمد سليماني، النظام السياسي في العهد العثماني ،ط1، دار الكتب، الجزائر،1993،ص14.

4- **آغا،** كلمة فارسية أصلها آقا وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الكبير إستعملها الأتراك علي آغا الإنكشارية لقب أبرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش ' بنظر 'مصطفى عبد الكريم الخطيب ' المرجع السابق 'ص11.

5- أحمد سليمان ، المرجع السابق،ص14

2- **الداي** : كلمة تركية تعني خال ولكنها فيما يبدو لم تستخدم لدلالة علي عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس ،وكانت في بادئ اب عند الأتراك القدامى ،ثم استخدم هذا اللقب الشرفي لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري في الجزائر' بنظر محمد خير فارس،تاريخ الجزائر الحديثة من الفتح العثماني الي الاحتلال الفرنسي،ط2،مكتبة دار الشرق،بيروت ،لبنان،ص69. ا

1830[1]، ولقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة وحاولوا إرضاء السلطان العثماني وتقوية مراكز الحاكم الداي وتعيينه في منصب مدى الحياة ويتم إختبار الداي بالانتخاب من الديوان العالي[2] وبذلك أصبح للداي الحرية المطلقة في الحكم والإدارة والتفاوض[3] .

ثالثا : هيكلها الإداري:

يعود هذا التقسيم الإداري إلى "حسن باشا خير الدين"(1533-1544)، واستمرت إلى غاية نهاية الحكم التركي في الجزائر(1830).

1. **بايلك الجزائر(دار السلطان):** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر لها مقر نائب السلطان العثماني، وتشمل دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ويحدّها من الجنوب بايلك التيطري.[4]

2. **بايلك الشرق:** يعتبر من أكبر المقاطعات في الجزائر عاصمتها قسنطينة، يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ويحده من الجنوب الصحراء.[5]

3- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي البوعبدلي ،الجزائر في العهد العثماني ،ط1'المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984،ص414.

4 -عائشة غطاس، وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ص ص 54-55.

3 عبد الرحمان بن باديس بن عمر بن عبد القادر التنيلاني، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ ابن إدريس بن عبد القادر التنيلاني الى الجزائر عام 1231 ، تحقيق :خير الدين شترة، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، 2015، ص ص 114-115.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 62-63.

[5] -عبد الجليل التميمي، بايلك قسنطينة والحاج أحمد بن باي(1830-1837)،(د.د)، تونس،(د،ت)، ص 50.

3. **بايلك الغرب:** عاصمته مازونة حتى سنة (1710)، ثم أصبحت مدينة معسكر، وعندما تم تحرير وهران من الإسبان سنة (1792) أصبحت عاصمته، ويمتد من بايلك التيطري إلى غاية الحدود المغربية، ويعتبر ثاني إقليم من حيث المساحة بعد بايلك الشرق.[1]

4. **بايلك التيطري:** عاصمته المدية، ويعتبر أصغر البايلكات من حيث الساحة، كانت تربطه علاقة بالسلطة المركزية نظرا لقبه من دار السلطان[2].

[1] -صالح عباد، المرجع السابق، ص 447.

[2] -سفيان صغيري،العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات(1671-1830)مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2011-2012،ص 62 **للمزيد أنظر للملحق رقم03**).

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد المحلي

ترتبط قّوة وازدهار أي دولة باقتصادها،والذي يعد ركيزة لضمان استمرارها وتطورها وهذا هو الحال بالنسبة إلى للجزائر في العهد العثماني، حيث عرفت الجزائر في بداية العهد العثماني تطورا وازدهارا في شتى الميادين:

أولا:الفلاحة:

اكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة العهد مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض.[1] وكان المنتوج الجزائري للقمح يحظى بشهرة، وقد كانت المنطقة الشمالية للجزائر كلها تنتجه وبالخصوص في المنطقة الشرقية، والقمح الصلب الجزائري يمتاز بنوعيته الجيدة.[2] كما أشار "وليام شالر" إلى جودة القمح الجزائري على أنه ينتج خبز لذيذ الطعم،[3] إضافة إلى القمح وجدت زراعة الشعير والذرة خاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة وبعض جهات الهضاب العليا الممطرة كوهران، غريس، مجانة و قسنطينة.[4] كما عرفت زراعة الخضر بأنواعها كالبصل،الثوم،اللفت، الجزر والبطاطا...الخ، تزرع بصفة

---

[1] –محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 57.

[2] – محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/12هـ/ 1830م/ 1245هـ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص 115-116.

[3] –وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816- 1824 تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 29-30.

[4] – نجاة دهنون، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري(1830-1900)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015-2016، ص08.

مكثفة في الأحواض المائية والبساتين المسقية على الساحل وفي المناطق الداخلية والجبلية وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية.[1]

ولم تكن التقنيات المستعملة في الزراعة تختلف كثيرا بشكل عام، كما كان سائدا في جنوب أوربا آنذاك، وهذا كان راجع أساسا إلى التحسينات التي أدخلها الأندلسيون بالأخص في مجال الري وزراعة الأشجار، ولقد تميز الإنتاج الزراعي في نواحي الجزائر بالتنوع، على أن زراعة الحبوب من حيث أهميتها بالنسبة للسكان كانت تحتل المرتبة الأولى.[2] كما ارتبطت الحياة الزراعية بتربية المواشي، وكانت الثروة الحيوانية كبيرة تميّزت بالأعداد الهائلة من الأغنام،الماعز، الأبقار والخيول، التي تتطلب مراعي واسعة وجهدا معتبرا للاعتناء بها.[3]

ثانيا:الصناعة:

لقد ازدهرت الحواضر الجزائرية في العهد العثماني بفعل السياسة التي اتبعها الحكام الأوائل للجزائر، ونشاطهم في المجال البحري الذي ساعد على إدخال عدد كبير من الأندلسيين إلى الجزائر مع مكتسباتهم، فأثروا في الحياة العامة داخل الجزائر ، فتعدّدت الأنشطة والحرف، فظهرت على إثر ذلك عدة ورشات متخصصة وازداد عدد الصناع،[4] لكن هذا لا ينفي عدم وجود حرف ومهن في الجزائر قبل دخول الأندلسيين ولكن ساهموا بتقنياتهم في ترقية الميدان الحرفي والصناعي في الجزائر.[5]

---

[1] – المرجع نفسه، ص09.

[2] – أمين محرز، الجزائر في عهد الآغاوات (1659–1671)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 110.

[3] –كمال صحراوي: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة وهران، (د،ت)، ص 220.

[4] –محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 176.

[5] –ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 140.

إن الملاحظ على الصناعة المحلية في العهد العثماني أنها كانت تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف، فالمصنوعات اليدوية التي كانت سائدة : صناعة الأغطية الصوفية والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي والفخار والأحذية والزرابي بقلعة بن راشد والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة ومهن الحدادة والأسلحة والفضة بمناطق جرجرة .[1]

ثالثا:التجارة:

كان للتجارة دور هام في إنعاش الحياة الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني، حيث ارتبطت بالإنتاج الصناعي والحرفي والزراعي وقامت على أساس التبادل الداخلي وعرض الفائض للتصدير مقابل استيراد ما ينقص السوق التجارية.[2]

-وقد عرف القطاع التجاري ركودا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية،وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية في الايالة، فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية، كما أن العائق الأساسي الذي عرقل النشاط التجاري هو الاحتكار الحكومي، فقد كان الديوان أكبر تاجر في الايالة.[3]

-وكانت التجارة الداخلية تتم جل مبادلاتها في الأسواق المحلية الأسبوعية بين سكان المدن والأرياف، وكانت المنتوجات التي تعرض متنوعة تتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية، حيث كانت القبائل تأتي بمتوجاتها إلى الأسواق للمدن التي تتم فيها المبادلات التجارية، وقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض

[1] -حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر الحديث في العهد العثماني،ط1،دار الهدي،عين مليلة،الجزائر،2008، ص 157.

[2] -نجاة دهنون، المرجع السابق، ص 21.

[3] -حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 158.

سلعهم،[1] وقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحفي إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية يأتي إليها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجياتهم وبيع إنتاجهم، وكان فلاحون شمال البلاد يأتون إلى الأسواق المدن بالحبوب والمواشي، الجلود والصوف يأخذون المصنوعات التي لا ينجزونها،بينما كان سكان الصحراء يذهبون إلى الشمال محملين بالتمور والصوف ويأخذون الحبوب والأغنام، وكانت أهم المراكز التجارية تقع في مدينة الجزائر قسنطينة وتلمسان ووهران.[2]

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64–65.

[2]– حكيمة حدون، خديجة بن رنجة، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015–2016، ص 68–69.

المبحث الثالث: المجتمع والسلطة بين التقارب والقطيعة.

-تركيبة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني:

تميزت الجزائر العثمانية بتركيبة متنوعة بين الوافدين إليها والسكان الأصليين من الجزائريين، اختلفت من الريف إلى المدينة يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

أولا: سكان المدن: انقسم سكان المدن إلى عدّة فئات اتخذت شكلا هرميا وهي:

1. فئة الأتراك (العثمانيين والكراغلة):

تشكلت منذ أن تحوّلت الجزائر إلى إيالة عثمانية (1519)، ويعتبر الجيش الانكشاري[1] هم النواة الأولى للأتراك، حي كانوا ينقسمون إلى مجموعتين، تتكون الأولى من الأتراك العثمانيين، الذين كانوا يتوافدون من الأناضول والروملي، وأفراد هذه الفئة لا ينتمون كلهم إلى الفرق الانكشارية، بل أن منهم من مارس حرفا صناعية. أما الفئة الثانية فتشكلت من الأوروبيين الذين كانوا يلحقون بفئة العثمانيين بعد اعتناقهم الإسلام وهم "الاعلاج" والذين تعود أصولهم إلى مختلف بلدان أوربا.[2]

أما "والكراغلة" فهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، وهم أقرب إلى الأهالي من قرب الأتراك إليهم،يشكل هؤلاء طائفة فوق الطوائف الأخرى ولكن تحت طائفة الأتراك.[3] ظهرت هذه الفئة لأول مرة في مدن تلمسان،معسكر،مستغانم، قلعة بني راشد،مازونة،مليانة،المدية، القليعة، بسكرة، قسنطينة وعنابة، ويعود تاريخ هذا العنصر البشري كفئة مستقلة ومتميزة تنافس الأتراك العثمانيين في الامتيازات إلى سنة (1596)،

---

[1]- **الانكشارية:** يني جيري، وتعني الجيش الجديد، كما تعني كذلك الجيش البري في العهد التركي، وهم عبارة عن جنود تتم تربيتهم على النظام العسكري منذ طفولتهم، للمزيد انظر: سهيل الصبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص 41.

[2]- ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 58-59.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 357.

ولقد تضاربت الإحصائيات حول عدد الكراغلة في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي فتّم إحصاء خمسة عشرة ألف نسمة.[1]

2. فئة الحضر:

– وتنقسم هذه الفئة إلى فئة البلْدية، البرانية والأندلس.

أ. البلدية: هم أهالي ولدوا بالمدينة واستقّرت عائلاتهم بها منذ القديم كانوا يشغلون في مدينة الجزائر حوالي (250)بيت، وفي أواخر القرن السادس عشر أغلبهم يزاولون التجارة ويملكون حوانيت وموضوع تجارتهم هي المواد الغذائية، كما يشتغل البعض بالصناعة وهناك من يملكون بساتين.[2]

ب. البرانية:

إنّ التنوع السكاني الذي عرفته المدن أدى إلى الازدهار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحولت إلى مراكز استقطاب، التي ساهمت في خلق فئة سكانية جديدة تعرف بالبرانية، ويقصد بهم المجموعات السكانية التي غادرت بواديها بحثا عن العمل والاسترزاق في مدينة الجزائر، وتعود أصولهم إلى جرجرة، جيجل، بسكرة والأغواط...الخ.[3]

ج. الأندلسيين:

أصبحت تمثل هذه الفئة عنصرا بشريا له تأثيره في مختلف مجالات الحياة وأهميته لم تخفى عن الحكم وباقي السكان، إذ كان لهم تأثيرا اجتماعيا كبيرا، يتصل خاصة

[1]– حميد آيت حموش، "الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي"، العدد5، (د،م)، (د،ت)، ص 3.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 358.

[3]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 55.

بالتقاليد ومظاهر الحياة، فقد حافظوا على تقاليدهم الخاصة سواء في المعاملات أو في وقت الأفراح، أو في المظاهر المميزة للاحتفال بالأعياد والمواسم الدينية.[1]

3. فئة الدخلاء:

وتضم جماعات الأسرى المسيحيين واليهود، فالأسرى كانوا مسخرين للخدمة في قصور الدايات والسجون أو للتجديف في السفن، وكانوا قبل القرن السابع عشر يمثلون موردا اقتصاديا هاما للخزينة العامة عند افتدائهم من طرف الحكومة.[2]

ثانيا: سكان الأرياف:

يعتبر الريف البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطاتهم، وانقسم الريف الجزائري إلى صنفين أساسيين هم العرب والأمازيغ وكانوا يمثلون (95%) من اجمالي سكان الجزائر، وانقسمت إلى عدة قبائل هي:

1. قبائل المخزن:

هي القبائل الموالية للسلطة الحاكمة والمتعاونة معها، وهي قسمان فلاحية ومحاربة، تمثل دورها عموما في جمع الضرائب المفروضة على السكان، مساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها القبائل المتطرفة.[3] يمكن تعريفها من حيث تكوينها على أنها تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها،مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سندا لهم،ومنها من أعطيت

[1] حياة قرابن، سعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015-2016، ص 64-65.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 173.

[3] – محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 57.

لها الأرض لتستقر عليها، فمنها من استقدم أفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، ليؤلف جماعة شبه عسكرية تربط مصالحها بخدمة الحكومة التركية.[1]

2. قبائل الرعية(الخاضعة):

هي القبائل التي كانت تابعة وخاضعة خضوعا تاما للسلطة الحاكمة، ومجبرة على دفع الضرائب، وقد تعرضت للاستغلال من طرف قبائل المخزن بإجبارها على دفع الضرائب.[2]

ومن العوامل التي جعلت قبائل الرعية يخضعون للإدارة العمانية هي موقعها الجغرافي، الوضع المادي والحروب التي كانت تتبع بين القبائل، أما عن علاقتها بالسلطة فقبائل الرعية مجبرة على دفع الضرائب بمختلف أنواعها من زكاة،عشور،خراج،اللزمة،...الخ، وقد كانت هذه الضرائب تدفع في شكل عيني ونقدي.[3]

3. القبائل المتحالفة:

هي القبائل التي تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية وأصالة نسبهم، وقد غلبت على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبلية المتحالفة المرابطين. وقد كانت قوتهم تكمن في استعمالهم للدين وكانت السلطة تستعين بهم في نقل الأموال برا عبر الطرقات غير الآمنة نظرا لقوتهم.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 207.

[2]– أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب إشراف الجزائر، تحقيق: احمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 48.

[3]– حجاب أسماء، بوطبيق آمنة، الإدارة العمانية وعلاقتها بقبائل الرعية اواخر العهد العثماني (فترة الدايات)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2016–2017، ص 48–49.

[4]– بلخير سعد الله، الأرياف الجزائرية في العهد العثماني(1516–1830)، مذكرة ليسانس، قسم التاريخ،جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2016–2017، ص13.

4. القبائل الممتنعة:

لم يكن الريف الجزائري يتكون من قبائل الرعية وقبائل المخزن فقط، بل هناك تركيبة أخرى تضاف إليهما، هي القبائل المستقلة أو ما يعرف كذلك بالقبائل الممتنعة.وهي على عكس قبائل الرعية، حيث بقيت القبائل المستقلة أو الممتنعة بعيدة من السلطة، ينتمي أغلبهم إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات ذات سلطة روحية وكفاءة حربية، وكذلك تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك والمقيمة بالدواوير والدشر المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن[1].

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 109–110 **أنظر للملحق رقم04)**.

المبحث الأول : غنائم الجهاد البحري

عرف النشاط البحري في الجزائر ازدهارا كبيرا منذ انضوائها، تحت لواء الخلافة العثمانية،إذ أعتبر في نظر المؤرخين العمود الفقري،للاقتصاد الجزائري، وكانت موسومة بطابع الجهاد البحري أي ترتكز أساسا على ما يعرف بالجهاد البحري أو القرصنة[1] ،ومهما اختلفت تسمية هذا النشاط، فالدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في حوض البحر المتوسط في تلك الفترة، يبدو واضحا، خصوصا في الجانب الاقتصادي سواء من المداخيل المحصلة من خلال الغنائم البحرية، أو الهدايا الإجبارية المفروضة،أو من خلال إفتداء الأسرى، ففي هذه الفترة بدأ عصر جديد للبحرية الجزائرية[2] حيث أجمع المؤرخون على أن هذه الحقبة تمثل العصر الذهبي للبحرية الجزائرية ' فقد وصف هايدو تلك الفترة بقوله"..إن رجال البحرية الجزائرية كانوا يجلبون البحار من الفجر إلي المغرب خلال الشتاء والربيع دون الخوف ويسخرون من السفن المسيحية وكأنهم يخرجون لصيد الأرانب..."، وهذه شهادة الأعداء قبل الأصدقاء[3]، فساهمت البحرية الجزائرية في تطوير للاقتصاد الجزائري وجعل مدينة الجزائر ثرية ومزدهرة وفي هذا يقول ابن رقية التلمساني"... الجزائر عامرة كثيرة الأسواق، كثير الجند حصينة ... ومرساها عامر بالسفن ورياسها موصفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، ويقهرون

[1]–القرصنة :لفظ دخيل علي الغة العربية ويعني لص البحرية واصل الكلمة إيطالي (corsrq،ينظر كورين شوفالية ،الثلاثون سنة الأولي لقيام دوتة الجزائر 1510–1540م،ترجمة :جمال حمدانة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007،ص49.

[2]–خالد أوعيل ،مرتكزات إقتصاد الجزائر العثمانية (ق16...ق19م)،"مجلة الحكمة للدراسات التاريخية "،المجلد 6،جامعة الجزائر –2ديسمبر 2018،ص183.

[3]–سامية زيارة ،المرجع السابق ،ص56.

النصارى في بلادهم فهم أفضل من رياس القسطنطينية كثيرا وأعظم هيبة وأكثر رعبا..."[1]

.

أولا: الغنائم:

تكاثرت غنائم الجهاد البحري في الفترة الأولى للعهد العثماني، ثم أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن الثامن عشر،ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني تطورا ملحوظا مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشاطها.[2]

ويرجع هذا الإنتعاش الى التحسينات التي دخلت على البحرية الجزائرية ،والى سياسة بعض الدايات آنذاك، والظروف الدولية القائمة، والرخاء الناجم عن المداخيل المالية الضخمة التي وفرتها الحركة التجارية لتصدير الحبوب لأوربا ، والتي كان لها الفضل في تجهيز الأسطول البحري بالمستلزمات الضرورية [3]،بالإضافة إلى جانب إنغماس أوربا في حروبها الداخلية وقد ساعدت ظروف أخرى في تنامي حركة النشاط البحري الجزائري، كانسحاب الأسبان من وهران والمرسى الكبير ،وقد إرتبط تجدد نشاط البحرية الجزائرية كذالك بجهود البحارة المشهورين ،في مقدمتهم الرايس[4]حميدو(1790-1815)[5] ، وكانت

---

[1]-محمد بن سعيدان ،"الأسطول البحري ودوره في ايالة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م"،مجلة الحوار المتوسطي ،مجلد08،العدد02،ديسمبر 2017،ص ص78-90.

[2]-حنيفي هلايلي ،بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني ،ط1،دار الهدي ،عين مليلة ،الجزائر ،ص67.

[3]-المنور مروش،دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة والاسعار والمداخيل)،ج3،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2009،ص449.

[4]-**الرايس حميدو** :هو من أصل جزائري ولد عام 1770م وكان مولعا بالحياة البحرية منذ صغره ،أظهر شجاعته وعرف بمهارته الفائقة في إدارة السفن الحربية وكان له الفضل في اعادة بناء الأسطول الجزائري وخاض عدة معارك ،استشهد عام 1815م (ينظر: علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية1770-1815،منشورات ثالة، الجزائر ،2006،ص3.

[5]- محمد بن جبور،"البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني"،مجلة عصور،العدد12،جامعة وهران، الجزائر(د.ت)،ص123.

غنائم الجهاد البحري تشكل موردا مهما من موارد البحر، وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد الجزائري، وتؤكد المصادر على أنها وصلت أوجها خلال القرن السابع عشر [1] حيث تشير الإحصائيات أنه في الفترة الممتدة بين (1613-1621 م) يقول دوغرامون في كتابه العلاقات بين فرنسا وايالة الجزائر في القرن 17 أنه في هذه الفترة استولى الرياس على 936 سفينة[2]،وفي الفترة الممتدة من (1628- 1634) تم الاستيلاء أثناء الحرب ضد فرنسا على 80 سفينة مما جعل قيمة مجمل الغنائم في تلك الحرب ترتفع الى نحو 4752000جنيه[3].

وتوضح الإحصائيات التي اعتمدت سجل الغنائم البحري لالبير ديفولكس بين سنوات(1765- 1820) حجم الغنائم[4]:

الفترة	عدد الغنائم	المعدل السنوي	قيمتها بالفرنك
1769 -1775	65	13	1.033.04.09
1769 -1770	76	7.6	1.983.010.4
1789 -1780	98	9.8	2.764.712.65
1799 - 1790	145	14.5	8.100.161.84
1809 -1800	79	7.9	22.681.83.61
1820 -1810	48	4.8	5.940.06.168

[1]- حنيفي هلايلي،بنية الجيش ،المرجع السابق،ص 67. 3.

[2]-بوشهاد هشام ،فراقة عبد الحميد ،البحرية الجزائرية ونشاطها في البحر الأبيض المتوسط (1518-1830)،مذكرة ماستر في تاريخ الحديث ،قسم تاريخ،جامعة 08ماي 1945،قالمة ،2015-2016،ص64.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2 ، دار البصائر، الجزائر،2009،ص ص 139 .

3-رحمونة بليل ،"دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر "،العدد 20،جامعة معسكر،(د.ت) ،ص ص21-22. (أنظر للملحق رقم05).

من خلال الجدول يتضح لنا إن حجم الغنائم بدات في الزيادة بداية من القرن الثامن عشر، وهي في استمرارية بداية من الفترة الممتدة مابين(1775-1769)، والتي حددت قيمتها ب:1.033.04.09 فرنك، إلا ان حجم الغنائم عرف تناقص بداية من القرن التاسع عشر وبالتحديد في سنة(18001809)، حيث قدرت قيمتها 22.681.83.61فرنك، وهذا راجع لتراجع نشاط الجهاد البحري بسبب الاضطرابات الداخلية التي عرفتها الايالة وكذلك التطور الذي شهدته الدول الأوربية في مختلف المجالات.

ثانيا: اقتسام الغنائم:

كان توزيع الغنائم واقتسامها يتم وفقا للقانون المنظم والمركز[1]،فبعد الإستلاء على السفن والمراكب من البحار يعودون بها غنيمة إلى الميناء بالجزائر ولا يدخلونها إلا بعد طلقات مدفعية لإعلام السكان على أنهم عادوا بالغنيمة ،وبعد ذلك تحسب قيمة الغنيمة وتردد تحية البحرية من الأسطول، ثم ترسو السفينة المغلوبة وعليها أحد الملاحين من القراصنة الأتراك فيرقى الى رتبة رايس في الرحلات القادمة ،وبعد الرسو يتقدم وكيل الخرج وأعوانه للإحصاء الدقيق للغنيمة ،ويتم بيع جزء منها للسكان ،والغنائم لا تباع في البلاد الإسلامية ولا يتم شرائها يأخذها اليهود ويبيعونها في أوربا ويحققون من ورائها أرباح طائلة[2]. لترد بعدها الى المستفيدين وأهمهم وكيل الخرج،قائد المرسى وبعض قياد الخوجات كل حسب وظيفته ومهامه في الغزوة، في حالة الغنائم الكبرى تقدم نسبة قليلة منها الى بعض المنشآت الدينية، بالإضافة الى البوابين ،الحراس والكيالين [3]،أما نصيب

[1]- عزيز سامح ألتر ،الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية،بيروت، 1989،ص 409.

[2]- عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1،لمطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972،ص 289.

[3]- المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطيل والواقع، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009م، ص 461.

الدولة تأخذ الخمس وتنال من غنائمها حصة تتراوح ب 12% من اسعار السفن المحتجزة وتنال قسط من المبالغ التي تقدم لافتداء الأسرى[1]،ولقد علق حمدان بن عثمان خوجة على هذا الموضوع على أن المصادر و مداخيل البحرية الجزائرية لم يلبي كافة احتياجات السكان، كما أنه مصدر غير كافي للاقتصاد الوطني الجزائري فيقول :" ... عندما تجلب الغنائم الى مدينة الجزائر، تباع للسكان وتوزع قيمتها حينا على ذوي الحقوق وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها،وفق ما تنص عليه شريعتنا على أن هذا الخمس لم يكن تاما أبدا لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الاطلاع على الغنائم..."[2].

[1]– حنيفي هلايلي ،"التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني"،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ع2 ،العدد 24، لجزائر ،2007ص ص276–277.

[2]–توفيق دحماني ،"ايالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب "،مجلة الآداب ،العدد122،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر ،2017،ص178.

المبحث الثاني: الإتاوات والهدايا

كان تقديم الإتاوات[1] والهدايا من الإجراءات المعمول بها،عند الدولة الجزائرية إلى الدول الأوربية وكان واجب على كل دولة الالتزام بتقديمها من اجل الحفاظ على حرية الملاحة، للتجارة والرسوم في الموانئ الجزائرية والتمتع بالحماية في مياه البحر الأبيض المتوسط من القرصنة ،لقد مثلت الهدايا التي تدفعها الدول أوربية للجزائر موردا مهما لخزينة الدولة والتي أصبحت على أثرها أغنى خزينة في بحر المتوسط مكنتها من فرض سيطرتها على البحار في إطار التعامل الاقتصادي والعلاقات التجارية[2]، وكان تقديمها يتم عن طريق القناصل والمبعوثين الأوربيين للداي أو أعضاء الديوان في مختلف المناسبات مثل تعيين داي جديد أو بمناسبة تجديد معاهدة أو تعيين قنصل[3]،وتحدثت كتب الرحالة الأوربيين ومراسلات القناصل وسجلات الدولة الجزائرية عن أهمية تلك الهدايا[4]، إن الوضع الذي آلت إليه الجزائر بعد تراجع مداخيل الجهاد البحري بسبب عدم الاستقرار الداخلي أواخر عهدها وعليه سوف نستعرض أهم الإتاوات و الهدايا[5].

---

[1]– **الإتاوات:** هي الجزية المأخوذة كرها، يأخذها الغالب من المغلوب والتي تدفعها جميع المؤسسات التجارية الأجنبية وكانت تدفعها على ثلاثة أنواع هي اللزمة:وهي الالتزام التعاقدي والعوائد والهدايا،ينظر، محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص 70.

[2]– خليفة حماش:العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798– 1830)،رسالة ماجستيرفي تاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ.جامعة الإسكندرية،1988،ص 160.

[3]– محمد بن ميمون الجزائري ،التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تقديم وتحقيق:محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،ص102.

[4]– حنيفي هلايلي،بنية الجيش...، المرجع السابق،ص 71.

[5]– مبارك محمد الميلي،تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، تقديم وتصحيح : محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،ص102.

أولا:الهدايا الإلزامية:

هي الهدايا التي تنص عليها المعاهدات التي تبرم بين الجزائر والدول الأوربية وعليه سوف نستعرض بعض المعاهدات:

5- **إسبانيا:** عقدت معاهدة سلم بين إسبانيا والجزائر حيث كانت تساهم بمبلغ قيمته 96.800 فرنك،كإتاوة سنوية من أجل حماية مصالحها بالجزائر الى جانب ما تدفعه من تجهيزات حربية للجزائر،ففي سنة 1785 م أرسلت 2000 قنطار من البارود مقابل السلم ،وفي سنة 1804 م زودت الجزائر بـ09 مدافع ذات غيار 18.24، وفي سنة 1826 م أكدت عاهدة السلم المبرمة مع الجزائر الالتزام بدفع مبلغ 150000 فرنك[1]

فرنسا: عقدت معاهدة بين فرنسا والجزائر حيث كانت تدفع قبل 1790 م ما قيمتة 37000 جنيه فرنسي، وفي سنة 1816 م ألزمت بدفع ما قيمة 200000 فرنك ،وفي سنة 1790 قدرت قيمة اللزمة التي تدفعها ب56700 فرنك ،تدفع على ستة أقساط متساوية يدفع القسط الأول في نفس الوقت ويدفع فيه اللزمة للجزائر، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسؤولين[2].

انجلترا: في سنة 1807 م تعهدت بدفع 267500 فرنك مقابل حصولها على امتيازات، أما في سنة 1797 فقد تعهدت بتزويد الجزائر بمدافع كبيرة مع ركائزها اللازمة لها وذخائر الحرب ووسائل أخرى حوالي: أربع مدافع ذات عيارات مختلفة، و200 برميل بارود و400 قنبلة، وكانت إجمالي مداخيلها التي توفرها الهدايا والإتاوات السنوية قبل 1830 تقدر بحوالي 40000 فرنك.

هولندا: تعهد الهولنديون سنة 1711 م بتزويد الجزائر بمايلي 08 مدافع نحاسية، 16 مدفع حديديا، 800 بندقية وكميات من البارود ،مقابل إعطاء نفس جديد للعلاقات بين

[1]- حنيفي هلايلي :بنية الجيش...، المرجع السابق،ص 72.

[2]- جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619- 1830م)،دار هومة،الجزائر، 2010، ص173.

البلدين وفي سنة 1757 تم التوقيع على معاهدة تم بموجبها دفع إتاوة للجزائر، ودفع اللزمة تقدر بـ: 1250000 فرنك ،وفي سنة 1797 م تشير وثيقة عثمانية بأن الهولنديين دفعوا للجزائر معدات مهمة تتكون من الحبال والأشرعة ،و300 قطعة خشبية[1].

البرتغال: في سنة 1822 ألزمت بدفع 20000 فرنك.

سردينيا:في سنة 1816 أرغمت على دفع 216000 فرنك وكانت الإتاوة السنوية تقدر بـ:0000.160 فرنك [2].

السويد: في سنة 1802 قدمت السويد للجزائر العديد من المعدات منها 23 قنطار من البارود و200 قطعة خشبية و2398 قطعة خشبية لصنع البراميل وتجهيزات لصنع السفن[3].

البندقية:في سنة 1747م عقدت معاهدة بين الداي بابا حسين ومندوب البندقية ألزمت بدفع إتاوة قدرت بـ 2200 سكة ذهبية مقابل حق التجارة للبندقيين، ثم ارتفعت هذه الاتاواة اثر معاهدة 1763م الى ما يقارب 50.000 سكة جزائرية في سنة 1802 دفع البندقيون 50 ألف دوكة مقابل حصولهم على امتيازات تسمح لهم بتسيير خمسة عشر سفينة جارية في البحر الأبيض المتوسط.

الدنمارك: بمقتضى معاهدات 1747م،1748م،1749م، فقد التزمت الدنمارك بإرسال 50 ألف بارود و25 حبلا و 8آلاف قذيفة.

---

[1]- يحي بوعزيز ،العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول مماليك أوربا (1500-1830 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 84. للمزيد ينظر أيضا:حنيفي هلايلي: بنية الجيش...، المرجع السابق،ص 73.

[2]- ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)،البصائر لنشر والتوزيع،الجزائر ،2013،ص 497.

[3]- حنيفي هلايلي ، بنية الجيش...،المرجع السابق،ص 75.

الولايات المتحدة الأمريكية: كانت (و.م.أ) تدفع للجزائر مائة ألف دولار سنويا، وفي عام 1794 وافق الداي حسين أن تقدم الولايات المتحدة ضريبة سنوية في شكل تجهيزات بحرية وان تقدم الهدايا مرة في سنتين بمقدار 279.500 دولار للجزائر وفي سنة 1795م وافق الداي دخول في مفاوضات مع (و.م.أ) حيث تم توقيع معاهدة السلم بموجب هذا الاتفاق التزمت (و.م.أ) دفع مبلغ يقدر بـ 642.500 دولار للجزائر بإضافة إلى ضريبة سنوية قدرها 21600دولارتدفع علي شكل أجهزة بحرية وعتاد بحري.[1]

ألمانيا:

لم تعرف ألمانيا وحدتها إلا بعد سنة 1871، وقبل هذا التاريخ كانت موزعة الى دويلات عديدة، ومن أهمها "هامبورغ"التي كانت تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل حامية سفنها في البحر الأبيض المتوسط " ومنها من كان لها تمثيل دبلوماسي في الجزائر مثل "هانوفر" ومنها من كانت علاقتها عدائية نحو الجزائر مثل : بروسيا التي انضمت الى الحلف السباعي ضد الجزائر سنة1814م[2]

ثانيا: هدايا القناصل عند تنصيبهم:

وفي ما يخص الهدايا التي يقدمها قناصلة الدول الأوربية تعرف بالهدايا القنصلية وعلى تقليد شرفي قديم فإن القنصل قديما عندما يقدم أوراق اعتماده في الجزائر، يقدم أيضا هدية إ لي الداي، وكبار الضباط في الايالة وهذه العادة كانت بادئ الأمر، شك مجرد مبادرة للمجاملة عن التقدير، قبل أن يمنح القنصل الإذن بالنزول من السفينة التي تقله تجري تحقيق حول ما كان يحمل معه الهدية التقليدية، فنجد تعدد الهدايا التي تقدمها

[1]– حنيفي هلايلي، بنية الجيش...،المرجع السابق، ص ص، 73–75،وينظر أيضا، ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 140،141، وأيضا ،يحي بوعزيز ، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص،86–85.

[2]–مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص97.

هذه الدول على قناصلها لتفاوض مع الداي، في مختلف المناسبات، وقد اختلفت قيمة الهدايا باختلاف مركز تلك الدولة الأخطار التي تهدد أساطيلها التجارية.[1]

مثال في سنة 1710 م حضي الداي إبراهيم بهدية قيمة،حيث تحصل على قفطان مذهب وقفاطين من قماش رفيع، ومن الصور التي تنقلها لنا المصادر عن الهدايا مجاملة،فمثلا عند ختان ابن الداي محمد بقطاش لابنه قدمت له القنصلية الفرنسية أقمشة مذهبة سنة 1708 [2]،أمريكا كانت تدفع عشرة آلاف دولار،عقدا وهدايا قنصلية تقدر ستمائة (600) جنيه[3]. وتدفع فرنسا واسبانيا للجزائر خلال مراسيم تنصيب قناصلها بحجة إبراز عظمة ملوكها الهدايا القنصلية ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف ما يدفعه بقية الدول[4].

[1]– وليام شالر، المصدر السابق،ص 65.

[2]– بليل رحمونة ، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م الى 1830م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران، 2010– 2011، ص ص 103 – 104.

[3]– يحي بوعزيز ،الموجز ...،المرجع السابق ،ص64.

[4]– وليام شالر، المصدر السابق،ص66.

المبحث الثالث: الأسرى المسيحيون

أولا:افتداء الأسرى:

الأسرى هم مجموعة من الأفراد الأجانب، الذين وقعوا في الأسر، و كان وضعهم يختلف من أسير الى آخر[1].

و يمثل افتداء الأسري و بيعهم و توزيعهم أكبر مورد من موارد البحرية الجزائرية للخزينة الدولة و اختلفت النظرة حول الأسري إذا اعتبرتهم المصادر الأوربية على أنهم كانوا عبيدا و أجبروا على لأعمال الشاقة ككسر الحجارة عبر الطرقات ،و حملها الى الرصيف البحري، أو في دار الصناعة و ورشات بناء السفن، و يستعمل بعضهم في المزارع من طلوع الشمس الى غروبها في غير أوقات العمل[2]، و يحضون بمعاملة سيئة ،و تم حلق رؤوسهم و لا يسمح لهم بتغطيتها[3] و وصف جون ب ولف في كتابه الجزائر و أوروبا نقل عن أسير كان في الجزائر يصف حالتهم بقول:"**إن حالتهم كانت محزنة و بائسة...إنها كانت عبودية قاسية و خشنة تطول أثناءها الشقاوة و تقصر فيها السعادة و تمنع...برزخ الحياة و جهنم هذا العالم....**"[4] ، حيث تحدث القنصل الأمريكي شالر في مذكراته أن هذه الاهتمامات لا أساس لها و أن الأسرى ما كان يعانيه لم يكن أسوأ بما كان يعانيه اسري الدول المسيحية و لا يمكن إخفاء الحقيقة أن أسرى الذي يختارهم الداي أو الشخصيات الكبيرة في دولة كانوا يعاملون بكل لطف و يحظون بثياب نظيفة وطعام جيد، و يسكنون سكنا مريحا، و أن بعضهم ، و كان بعضهم يصبح

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية ...،المرجع السابق،ص137.

[2]– وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر ،تقديم عبد القادر زيبادية ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2006،ص، 156.

[3]– جيمس ويلسن ستيفن، الأسري الأمريكان في الجزائر (1785–1797 م)، ترجمة علي تابليت، دارتالة، الجزائر، 2007، ص255 .

[4]– جون.ب،.وولف، الجزائر وأوربا 1500–1830 ،ترجمة وتعليق: أبوا لقاسم سعد الله،دار الرائد للنشر ،الجزائر، (د.ت)،ص229.

من ورثة مالكه، والأسري الذين يجدون كفيلا لهم و يضمن عدم هروبهم، كان يسمح لهم بالخروج حيث يريدون، و وجد من الأسرى من غادر الجزائر وقلبه مفعم بالأسف[1].

إلى أن مدينة الجزائر كانت تعتبرهم أسرى حرب استغلوا بما كانوا يملكون من كفاءات، إن الأسرى الذين لا يختارهم للعمل كحراس أو خدم و لا يشتريهم الباعة يصبحون ملكا للدولة، فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر الطرقات الايالة و في ضعيات الدولة أو في دار الصناعة، أما الذين تم اختيارهم فيشتغلوا في عدة وظائف هامة في الأيالة الجزائرية مثل ما حدث مع الأسير [2]الأمريكي كاتكارت عندما اشتغل منصب محاسب البحرية 1788م. و بعض منهم عينوا في مراتب عليا من الأسطول الجزائري و أصبحوا رياسا، و نجد منهم مراد رايس الألباني، و عمر رايس[3]، أما الأسيران فكان يسكن في منزل تابع لشيخ البلدية بانتظار تدابير إفدائهن وكانوا قليلات، وان الكثير من الرحالة الأوربيين قد قدمو لنا صورة حسنة، عن معاملة ملاك أسرى بالعالم الإسلامي بالأسري المسيحيات، فالنساء في الغالب لا يتم ضربهن أو جلدهن، رغم أن الكثير تم إخفاؤهن في الحريم[4] .

ثانيا : تقديرات الأسرى

إن عملية إحصاء أعداد الأسري الذين كانوا متواجدين بمدينة الجزائر، تبقى عملية صعبة لأن معظمها شهادات الأسري عاشوا في الجزائر، ويزداد الأمر صعوبة مع ادعاء

---

[1]– أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر1766–1791، سيرته، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986، ص187.

[2]– حنيفي هلايلي،"القرصنة وشروط افتداء الأسري الأسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الآداب العلوم الإنسانية، العدد04، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2003،ص 244.

[3]– يحي بوعزيز : الموجز... ، المرجع السابق ص ص 243– 244.

[4]– قرباش بلقاسم : الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفي اسطنبولي معسكر، 2015–2016، ص171.

بعضهم الدخول في الإسلام،ثم التوجه نحو الحج ومنها الفرار وكذلك صعوبة تحديد نسبهم في فترات الكورات التي كانت تم بها الدولة[1].والأهمية التاريخية لدفتر التشريفات يفيدنا في أعداد الأسري المسيحين في مدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة العثمانية (1736- 1816).

الجدول الآتي يوضح تقديرات الأسري المسيحين الأوربيون في الجزائر (1736-1816) حسب تقدرات دفتر التشريفات[2].

التاريخ	عدد الأسرى	التاريخ	عدد الأسرى	التاريخ	عدد الأسرى
1736	063،1	1770	323،1	1811	345،1
1738	705	1780	494،1	1812	475،1
1740	412	1790	715	1813	656،1
1746	783	1798	168،1	1814	525،1
1750	063،1	1800	860	1815	450،1
1756	694	1806	228،1	1816	016،1
1760	941،1	1810	357،1	/	/

شهد عدد الأسرى في بداية القرن الثامن عشر ارتفاع بداية من السنة 1736م وتراجع بعد ذلك في الفترة مابين (1738-1746)، ليرتفع مرة أخرى سنة 1750 ليصل الى 1.063، وقد شهد عدد الأسرى تذبذب في القرن التاسع عشر، وهذا راجع لتناقض نشاط الجهاد البحري.

[1]- اقرباش بلقاسم،،المرجع السابق،ص141.

[2]- حنيفي هلالي: "ملاحظات حول دفاتر الدولة العثمانية في الجزائر دفتر التشريفات نموذج بالجزء الثاني،" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص ص100 101.

ثالثا: جنسيات الأسرى المسحيين

خلال القرن 16م كان معظم الأسرى من الإسبان والبرتغال نظرا للعلاقات المتوترة بينهم وانعدام العلاقات الودية بين الدولتين[1]، ومع بداية القرن السابع عشر ظهرت جنسيات الأسري هي، جنوة،النمسا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، سردينيا رومانيا، اليونان، كوريسيا، مالطا، بروسيا[2] والجدول الآتي يوضح جنسيات الأسرى خلال الفترة الممتدة بين (1799-1800)[3].

البلد	عدد الأسري
جنوة	95
النمسا	41
فرنسا	64
اسبانيا	193
البرتغال	95
سردينيا	4
رومانيا	4
اليونان	377
كورسيا	25
مالطا	77
بروسيا	72

[1]- جون . ب-وولف : المرجع السابق، ص 208.

[2]- حنيفي هلايلي، القرصنة،... المرجع السابق، ص 244.

[3]-: حنيفي هلايلي ،أوراق ....، المرجع السابق، ص 70.

رابعا :مشاهير الأسرى

– العالم اليوناني بيرجيل أمر سنة 1564م أثناء قدومه من فرنسا الى اليونان في بعثة علمية

– دومنيك غورك: أسر أثناء سفره من أوربا الى أمريكا عام 1558م بطل مقاطعة فلوريدا.

– فرافيوليبي دومادون : رسام ايطالي شهير وقع في الأسر عام 1434م .

– ايمانويل أرندادوبروج: ايطالي أسر أثناء سفره من فرنسا إلى اسبانيا سنة 1640م

– رونيار: شاعر الهزلي الفرنسي صاحب قصة معروفة بالبرفنسة جميلة .

– ميكال سرفانتت: كاتب اسباني شهير ومؤلف مسرحيات المورسكين بقي في الأسر بالجزائر من 1715م الى 1780م

– بان فيان : عالم فرنسي أسر عام 1674م عندما كان في رحلة علمية.

– أدريان : من مواليد 1758 وألقي عليه القبض في الجزائر سنة 1785م وبقي أسيرا في الجزائر مدة 10 سنوات.

– ميقال دي سيرفنتاس : مؤلف اسباني ثم أسر رفقة أخيه لمدة 5 سنوات و أهم كتبه " معتقلات الجزائر وحياة الجزائر".

– جين فرانسوارونيار : شاعر فرنسي أسر سنة 1678م[1].

خامسا: افتداء الأسرى الأوربيون في الجزائر

كان افتداء الأسرى في الجزائر، غالبا ما يتم باعتماد وسطاء أوربيين من الدبلوماسيين كالقناصل الذين كان يفرض عليهم واجبهم التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن

[1]– ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ....، المرجع السابق، ص139.

المحتجزين من أبناء أوطانهم، أو عن طريق منظمات الفدية الدينية، ويتولى الآباء تحريرهم فيأتون الى الجزائر كل سنة وقد لعبوا دور كبيرا ومميزا في الحصول على حرية الأسرى ومن أهم هذه التنظيمات هي[1].

منظمة الثالوث المقدس: تعبرا أكبر منظمة دينية لافتداء وأكثر نشاط في العالم الإسلامي وحررت العديد من الأسرى ومنظمة سيدة رحمة وبعض التنظيمات الأخرى [2] وإما بواسطة التجار اليهود بما لديهم من وكلاء في بعض المدن، واستعملوا في غالب كوكلاء للدفع أو عن طريق الحملات البحرية، والتي كانت تشنها بعض الدول لتحرير الأسرى، ومثال على ذلك ما قمت به سفينة انجليزية عندما تمكنت من الاستيلاء على سفن الجزائرية وجدت على متنها 50مسحيا، كانت تستعملهم السفن الجزائرية في التجديف، وعند وقوع السفينة في الأسرى تمكنوا من الحصول على حريتهم أو أن الأسير يتمكن من شراء حريته بنفسه[3]، وبعد وصول الأسر للميناء كان الداي يحصل على عدد منهم، أما باقي فيوجه لسوق للبيع ويتحكم في السعر جملة من عوامل منها مهنته التي يمارسها، أو درياته بالكتابة وانتماءه الاجتماعي[4].

وعملية افتداء الأسرى فكانت تتم من خلال الاتصال بالداي عن طريق مساعدة وسطاء أوربيين من رجال الدين أو قساوسة ويتم عادة بواسطة دفع الفدية[5] ومبلغ الافتداء يعود لخزينة الدولة والأسير بعد بيعه يسجل في الخزينة تحت عنوان ملك ولقد شكلت هذه المبالغ أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية، فقد كان لكل ما قيمة محددة حسب مكانته أو

---

[1]– رحمونة بليل، المرجع السابق، ص192.

[2]حفيظة خشمون، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال فترة العثمانية، مذكرة ماجستير،تخصص التاريخ الاجتماعي لدول مغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007م، ص32.

[3]– قرباش بلقاسم ، المرجع السابق، ص187.

[4]– حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ ....، المرجع السابق، ص74.

[5]– قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص 205.

مهارته في شؤون البحرية مثلا قائد سفينة يتطلب حريته 25000 قرش بينما مساعد يدفع عنه 15000 قوش وبحارة عليهم تسديد 1000 قرش [1]، تلتزم الدول الأوربية بدفع ثمن فدية بإضافة إلى دفع نفقات أخرى تحددها قوانين الدولة[2].

ولقد لعبت العلاقات السيئة بين القناصلة والدايات، دورا مهما في اشتداد الوطأة على الأسرى ،ولقد كان ذلك في رفع قيمة الافتداء، وبعد تسليم أموال الفدية يسلم الأسير الى مبعوث ويعطي له معطف أبيضا كرمز للولاء وحين إذن يأخذه القس الى شيخ البلد حيث يصدر له شهادة حرية، ويأخذ إذن المغادرة[3].

سادسا : سجون الأسرى

أ- إحصاء سجون الأسرى بمدينة الجزائر :

مع أوائل القرن السادس عشر لم تكن توجد هنالك سجون خاصة بالأسرى، حيث كان يسمح للأسرى بالتجول بحرية وسط المدينة، لكن مع أواسط القرن السادس عشر كل أسري التابعين لدولة والخواص وأصبح يتم أسرهم في سجون خاصة كان هناك نوعين من السجون، سجون تابعة لدولة تظم أسرى البايلك وسجون خاصة بالخواص أو أملاك الأسرى من الأغنياء، أما السكان العاديون فكان يمكن للأسير أن يقيم معهم في بيت[4].

- سجون الدولة (البايلك): أغلب الأسرى هم ملك الدولة وبعد القاء القبض على الأسير وإحضاره الى الجزائر كان يوضع في السجن[5]، والتي توجد منها سجون عامة كا السجن

---

[1]- ج، أو هابنسترايت،رحلة العالم الألماني ج أو هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)،ترجمة:ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(د.ت)ص43.

[2]- رحمونة بليل ، المرجع السابق، ص 24.

[3]- وليم سبنسر ،المصدر السابق، ص159.

[4]- قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص ص256- 257.

[5]- **السجن**، يرجع الى لفظة بانيو الاسبانية والتي تعني الحمام فقد كان الأسري في بداية يسجنون في حمامات وبعد تزايد عددهم بنيت لهم بينيات خاصة عرفت باسم السجن، وفي بداية العهد العثماني كان هناك سجن وأحد المعروف ببربروسا ولكن مع مرور الوقت ارتقت عدد السجون، ينظر: كورين شوفالية : المرجع السابق، ص58.

الكبير الذي يعتبر أكبر سجون الأسري بمدينة الجزائر، خلال الفترة العثمانية كان يضم أسري الدولة، كما أن العديد من الملاك الخواص كانوا يقومون بأسر أسرهم هناك خاصة عند انتظار الفدية، لأنهم بذلك يبقون أسراهم في صحة وأمان لغاية قدوم الفدية ومن أجل هذا الغرض، يقومون بدفع مبالغ رمزية للحراس، ويبلغ طول السجن 70 قدما وعرضه 40 قدما مكون من طابقين مقسم الى عدة غرف صغيرة ويحتوي في وسطه على ساحة بها خزان ماء، ويوجد أيضا سجن الأسود و أصل التسمية يرجع للداي كان يحتفظ فيه بالأسود التي ترسل إلى الباب العالي كهدايا، ويوجد أيضا دار السركاجي وهي أقدم السجون المعروف بسجن بربروسا، بوضع فيه من قام بجريمة جنائية[1].

نظرا للتسامح الذي كان سائدا لم يمنح الدولة من إقامة كنائس بالسجون ،ولقد أشادت العديد من الكتابات بكنيسة السجن الكبير التي كانت مجهزة تجهيزا أفضل مما كانت عليه الكنائس في اسبانيا، بالإضافة إلى حرية الممنوحة لهم بممارسة طقوسهم بكل حرية، حيث لم يتم إجبار أي أسير على تغير دينه[2] .

أسرى خواص :

على عكس سجون الدولة، فان السجون الخاصة بأملاك كانت أقل تنظيما ورقابة حيث كان السجن بالنسبة للأسري مرقدا، وفي نهار يتدبر الأسير أمره، ومن أشهر سجون الخواض في الجزائر خلال الفترة العثمانية، هو سجن بتشنين، الذي كان عبارة عن بناية واسعة يوجد فيها مدخل ضيق يؤدي الى قبو كبير ومنه يدخل جزء بسيط من الضوء من الشباك العلوي، والذي لم يكن كافيا مما يستلزم إبقاء الفوانيس مضيئة كامل اليوم[3].

[1]– قرباش بلقاسم ، المرجع السابق، ص ص 257.258.

[2]– جيمس ولسن ستفنس، المصدر السابق، ص ص260– 267.

[3]– بغدادي مختارية ، الأسري الأجانب في إيالة الجزائر العثمانية، مذكرة لنيل ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2017–2016،ص ص14–15.

إن ما هو معلوم أن السجون الأسرى في الفترة المتأخرة من الحكم العثماني بالجزائر، شهد تراجع كبيرا لعدد الأسري، سواء تلك المملوكة للدولة أو أملاك الخواص ويمكن أن نرجع الى الأسباب التالية :

– تراجع نشاط القرصنة التي كانت تعتبر المورد الأساسي للأسري بالنسبة للجزائر ما دفع الدولة والعديد من خواص ،الى غلق سجونهم ،عند دخول الفرنسيين الى الجزائر لم يجدو سوى 120 أسيرا .

– حدوث تقارب بين الجزائر والدول الأوربية مع أواسط القرن السابع عشر بعد أن تخلت هذه الدول عن الدين تدريجيا لصالح المصالح الإستراتيجية، فظهر ما يعرف بمعاهدة الهدنة التي تمنح بموجبها الدولة المهادنة حرية الملامحة في المتوسط والمحيط الأطلسي دون أن تتعرض تجارتها ومواطنها للأسر.

– تراجع عدد الأعلاج الذين كانوا يمثلون النسبة الغالبة من القادة والبحارة الأمر الذي أثر كثيرا على قوة ونشاط الأسطول الجزائري في المتوسط وبالتالي تراجع العائدات المتمثلة في الأسرى[1].

[1]– قرباش بلقلسم : المرجع السابق، ص253.

المبحث الرابع : النشاط البحري من القوة إلى الانحسار

أولا : عوامل القوة النشاط البحري

عرف النشاط البحري منذ بداية القرن السادس عشر ازدهار كبير ،جعل من الجزائر قوة في البحر الأبيض المتوسط ما جعل الدول الأوربية تحسب لها ألف حساب ،كما تمكن من صد معظم الهجمات الأوربية وذلك راجع لعدة عوامل هي:

– الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوربا ومتحكمة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[1].

– الاستعداد النفسي والإيمان بحق الدفاع عن حرمة الإسلام بعد انهيار الأندلس وتمكن اسبان من السواحل الجزائرية

– الاعتماد على الاعلاج الاوربين وهم المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام فاستفادت البحرية الجزائرية من خبرتهم لكبيرة في لبحر[2].

– استخدام البحارة الجزائريين الأساليب الحربية الملائمة مثل الالتجاء الى الغارات المفاجئة واستعمال بنادق البارود السريعة ،وامتلاكهم السفن المتطورة ولقادرة على الإبحار في أعالي البحار.

– مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية ومقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق انتصارات حاسمة، ومن هؤلاء نذكر على: الإخوة بربروسة (عروج وخير الدين) والرايس حميدو[3].

[1]– حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري .....،المرجع السابق ص 225.

[2]– علي خلاصي ،المرجع السابق ، ص 14.

[3]– ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 113.

ثانيا : عوامـــل انحســـــار النشاط البحري

عرفت البحرية الجزائرية مرحلة من ضعف وانكماش منذ أواخر القرن 17 م ومنتصف القرن الثامن عشر الى أن تلاشت في الربع الأول من القرن 19م، رغم ما عرفته في السنوات الأخيرة من القرن 18 م وللسنوات الخمسة عشر الأولى من القرن 19م، وهذا ليس لان الأسطول الجزائري تقدم بل نتيجة انشغال الدول الأوربية بأحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون وظهور بعض البحارة الأقوياء كالرايس حميدو، وجاء الضعف والانكسار نتيجة عدة ظروف منها عوامل داخلية وبعضها الأخر خارجية[1].

أ- الداخلـــية :

- ضعف الإدارة المركزية بسبب استيلاء اليهود عليها ، بحيث وضعت أهم الموارد الاقتصادية للبلاد في يدهم، كأمثال اليهودين بكري وبوشناق من حبوب وفلين وخشب وصوف وزيت وغيرها من الموارد الأخرى مما جعلهم يرفعون ثمن بعض المواد كالخشب فانجاز عن ذلك سخط القبائل التي كانت تبيع لهم الأخشاب ومنهم من حملها فظلت هذه الأخشاب مكدسة وهذا ما أحدث فجوة في صناعة السفن الجزائرية[2].

- لم يستطيع الأتراك العثمانين تطوير البحرية رغم أهميتها بالنسبة لهم بسبب العدد القليل من أهالي الايالة الذين تدربوا على القيادة ومن الطبيعي أمام هذا الوضع أن لا يجدر أس المال الخاص لاستثماره في الحملات البحرية.

- الانهيار السياسي الذي عرفته الايالة الجزائرية بصفة خاصة وباقي الأقطار العربية بصفة عامة والذي جاء نتيجة سوء الحالة الأمنية والفتن والفوضى مما جعل الأنظار تتجه من الاهتمام بشؤون البحر إلي معالجة الأمور الداخلية وأثر هذا التدهور في نوعية

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 142.

[2]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 411.

الرجال الذين يحسنون قيادة السفن فلم يبق إلا أعداد قليل من الأعلاج القادرين على قيادة السفن تاركين بذلك المجال البحري لخدمته.

– صنف إلى ذلك الأضرار التي لحقت بالمدن الجزائرية من جراء الغارات المفاجئة للأساطيل الأوربية في الفترة الممتدة من (1634– 1789) وهذه الهجمات نتج عنها خسائر بشرية وعمرانية باهظة ولعل من أهم أسباب هذا التدهور في نظرنا هو تحول النشاط البحري من هدف ديني سامي جاء للدفاع عن الإسلام وحماية أراضيه من العدوان إلي أعراض اقتصادية[1].

ب– الخارجية :

– تكمن التقدم الصناعي والمهارة الفنية للأساطيل الأوربية من تحدي القوة الجزائرية والوقوف في وجهها منذ أواسط القرن 17م.

– إجهاد الأسطول الجزائري بسبب حروب الدولة العثمانية ،ففي معركة مالط فقد الأسطول الجزائري نصف وحداته[2]..

– أدت كثرة التدخلات الأجنبية بعد مؤتمر فينا سنة 1518م إلى إحداث خلل سياسي في البت الجزائري بحيث عرفت العلاقات الجزائرية الأوربية منعرجا خطيرا فهي اثر ذلك تمكنت من دبلوماسية المدافع الأمريكية من أن تحقق انتصارات على السياسة الجزائرية منذ سنة 1812م مما مهد الطريق للدول الأخرى.

– فان انجلترا سيرت حملة بقيادة اللورد اكسموث للمطالبة باستخلاص آلات تجهيز السفن وغيرها من التجهيزات البحرية[3] .

– كما أن الاتفاقيات التي عقدت مع الدول الأوربية، والتي غالبا ما نصت على حرية الملاحة وحق المتاجرة قد قيدت حرية النشاط البحري الجزائري، فأدى ذلك إلى نزاعات

[1]– ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 142.

[2]– بوشاهد هشام فراقة عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص 83.

[3]– جون ب وولف، المرجع السابق، ص 205.

دولية عند ممارسة الجزائر حقها فيه وجعل الدول الأوربية تفرض سيطرتها البحرية بحجة أن الجزائر عرفت الاتفاقية وهذا ما سمح باستخدام أسلوب المواجهة العسكرية لارجاع المزعوم وتوقيع الاتفاقيات وفق مصالحهم[1].

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، المرجع السابق ،ص 143.

المبحث الأول: أصناف الضرائب والرسوم

بعد أن قل مدخول الجهاد البحري والغنائم البحرية منذ أواخر القرن 18م صارت الضرائب المصدر الأساسي للدولة والخزينة، ولقد تحكمت في ذلك عدة عوامل منها طبيعة علاقة السكان والحكام، طبيعة الأرض ونوعية استغلالها...الخ ،ولقد كانت الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني متنوعة منها ما جاء به الإسلام وهي الضرائب الشرعية كالزكاة التي وردت في القران الكريم[1].حيث قال الله تعالى : ﴿ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [2] حيث تضمنت الآية فعل الأمر "أتوا" الذي يقتضي بوجوب الزكاة،وعن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن عمر الخطاب رضي الله عنهما قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان"[3]، وفي السنة النبوية توجد الجزية العشور والخراج ،وتوجد ايضا والضرائب المستحدثة وهي التي فرضت سواء قبل التواجد العثماني بالجزائر أو أثنائها ،وضرائب أخرى وهي الضرائب الطارئة التي أوجدتها الظروف التي سادت في تلك الفترة وطبيعة الحكم العثماني[4].

---

[1] –حنيفي هلالي ، ملاحظات حول دفاتر الدولة العثمانية في الجزائر ...، المرجع السابق ،ص93.

[2]–سورة الحج،الأية 78.

[3]– حديث رواه بخاري ومسلم.

[4]–ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2013، ، ص 109.

1- الضرائب الشرعية:

أولا: الزكاة

تعتبر الزكاة من الضرائب الشرعية ،والتي تمس عادة أراضي الملكية الخاصة وخاصة لمراقبة البايلك ، باعتبارها تعود الى الخزينة ، وهي رأس من الغنم عن كل 10 أغنام ، ورأس من البقر عن ثلاثين رأس ، وحملا واحد اذا وصل عددها إلي الأربعين رأسا ، ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع، فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب وتوسع فيها الجباة ، والذين يأخذون من كل مايو فره القطيع من الصوف وزبدة وجلود[1]. كما ألحقت بها بعض المنتجات النوعية ، فتوجب دفع ماقيمة 3 جزات من الصوف عن كل 100 جزة ، أما زكاة الأموال فكانت محددة ب 2.5 كما تجاوزت قيمة النقود 200 درهم [2]، وكانت تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[3] ولقد ذكر وليام شالر أن الزكاة في الجزائر حافظت على طبيعتها فقال : " إن الجزائر حافظت على جباية الزكاة وفق مانص عليه الشرع لذا ضمنت موردا مهما وكبيرا لدولة "[4]، واعتبرت الزكاة موردا مهما لدخل الدولة ، سواء كانت عينية أو نقدية ، كما ترجع أهمية عائدات الزكاة إلى مساحات الشاسعة التي كانت تجني منها أراضي بايلك الشرق كانت لنظام الجباية ، وقد اختلفت مقدارها من بايلك الى أخر ، فنجد أن بايلك البيطري كان يقدم سنويا حوالي 4050 رأس من الغنم ، و220 رأسا من الماعز و766 رأسا من البقر ، كما يتم فرض غرامات على الخيول والبالغ عددها 533 حصانا و 12150جزة صوف بالإضافة إلى ما يقدم لكبار الموظفين الدولة في عيد الأضحى ،فحسب الإحصائيات الفرنسية في

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني،دراسات تاريخية ....،المرجع السابق، ص154.

[2]- توفيق دحماني،الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر ،2008-2007،ص 168.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية...،المرجع السابق ،ص 180.

[4]- وليام شالر، المصدر السابق ، ص58.

بداية الاحتلال الفرنسي فان زكاة بايلك التيطري بلغت عام 1830م 96480 فرنكا سنويا [1]،أما بايلك الغرب فكان يدفع 10 ألاف صاع قمحا ، ومثلها شعيرا ، و 600 رأس من الغنم ، أما بايلك الشرق فيدفع مايدفعه بايلك الغرب من كمية القمح وبعض من الشعير ويزيد نحو 2000 رأسا من البقر والتمر والزيتون كما يرسل في فصل الصيف مركبا مشحونا من الشحم والسمن[2].

ثانيا: العشـــور

وهي ضريبة شرعية والتي تفرض على أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك[3]، وسميت هكذا لأنها تساوي عشر المحاصيل بدفعه للجميع بما في ذلك الفئات ذات الامتيازات، أي العشور وهو المقدار الذي يأخذه البايلك من محاصيل الفلاحين ،بما في ذتك المقدار الواجب إخراجه من حبوب وثمار العشور[4]، غير أن نصابها في فترة التواجد العثماني لم يعد يلتزم فيه بالنسبة المحددة شرعا ، بل أخضعته لتقديرات مساحة الأرض المزروعة، بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليه،فاعتمدت على عدد المحاريث والتي تعرف بالزويجات أوالجابدات أو السكات، ولقد علق حمدان بن عثمان خوجة على ذلك "... إن ضريبة العشر فرض علي كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير" ويعود عدم الالتزام بالعشر إلى تغير الظروف الطبيعية حيث تغيرت معها الظروف الاقتصادية والمناطق والجهات ، فأحيانا ترتفع إلي أكثر من عشر المحصول ، وفي بعض الأحيان تنخفض الي ثمن المحصول، ففي بايلك دار السلطان

---

[1]–فلة القشاعي المولود ة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771– 1837م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1990/1989م، ص 62.

[2]– أحمدا لشريف الزهار، المصدر السابق،ص47.

[3]– ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص83.

[4]– صالح عباد.المرجع السابق، ص 346.

تقدر ضريبة العشور بسدس الإنتاج بحيث يأخذ على كل زويجة 60 صاعا من القمح وشعير وشبكة من التبن أو شبكتين[1].

وهذه التقديرات تكون من اختصاص قائد العشور ، فقد تأخذ في مجملها نقدا عند الضرورة بدون مراعاة كمية التساقط والجفاف والعوامل أخرى المؤثرة في الإنتاج من قبل القائد[2]، الذي يقوم بجولتين الأولى في الخريف والثانية بعد الحصاد بجباية العشور وبحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمر[3]، فنجد مثلا: أن بايلك الشرق كانت ضرائبه تمثل أهم مورد للدولة ، تقدر نسبة كبيرة من العائلات مقارنة بدار السلطان وبايلك الغرب والتيطري وبذكر أن هذه التقديرات معرضة لزيادة والنقصان ، وتفاوتت حسب ظروف الطبيعة للبايلكات ،وبذكر حمدان بن عثمان خوجة حسب تقديراته التي أعطيت وحددت قيمة العشور 50000 فرنك لكل بايلك ، نجد أن ضريبة بايلك التيطري تفرض على 850 جابدة حوالي 8500 هكتار ، وقيمة العشور تقدر بـ 170000 كيلة من القمح والشعير [4].

– ويعتبر بايلك الشرق أهم البايلكات من حيث عائدات العشور ،وترجع أهميته الى المساحة الشاسعة وأن ثلث أراضيه الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي ، أما مداخيل العشور لدار سنة 1822 م قدرت بـ 8690 كلية قمح بقيمة 146070 ريال بوجو أي 271690 فرنكا 48690 كلية شعير قيمتها 73035 ريال بوجو أي حوالي 131460 ريال[5].

---

[1]– عقاد سعاد ، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519– 1830م)دار السلطان نموذجا ،رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،جامعة وهران ،2013–2014،ص91.

[2]– أحمد الشريف الزهار،المصدر السابق ، ص 48.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة ،المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982،ص143.

[4]– عقاد سعاد : المرجع السابق ، ص 93.

[5]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 84.

ثالثا: الخراج

أ- **الضرائب على أراضي البايلك** : هي الأراضي التي تم الاستحواذ عليها من طرف الإدارة أما من المصادرة من القبائل المعادية للسلطة وثم إخراج القبائل منها الى المناطق الخالية مثل الصحراء أو أراضي الشاغرة التي تركها أصحابها أو امتنعوا عن دفع الضرائب ثم ترحيلهم منها أو من القبائل العاصية [1].

- وكان يستخلص من هذه الضرائب حالتين :

ب - اقتطاع الأرض: كان العثمانيون يقسمون حصة البلاد التي يفتحونها بين العائلات التي تريد الارتباط حيث يعطي كل واحد منهم مشتى ويقوم بزراعتها الفلاحين ، أما بقية السكان الدوار فكانوا يعتمدون في معيشتهم عن تربية المواشي أو من خمس محصول الأراضي التي يفلحونها وقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحين والقبائل ، وبصفة خاصة لصالح قبائل المخزن ، وضباط الجيش لمدة غير محدودة مقابل مبلغ نقدي ولقد كانت أكثر أملاك البايلك مستغلة من قبل قبائل المخزن ودوائر الزمالة ، حيث كانوا يستحوذون على 78 من مجموع الأراضي الزراعية[2].

ج- كراء الأراضي الزراعية :

هوما كان معروف باسم "الحكور" ، حيث يقوم البايلك بكراء أراضيه لسكان الدواوير وهي ضريبة عينية تجمع من المحاصيل الزراعية ، حيث يستوجب على مستغلي أراضي البايلك دفع 12 صاع من القمح والشعير ، ما يعادل نصف الإنتاج أو أكثر ، ولا يراعي للظروف الطبيعية من جفاف أو قلة محصول وكانت هذه الحكور منتشرة أكثر في بايلك الشرق وكانت قبيلة أولاد قيصر هي التي تدفع هذه الضريبة وذلك نظرا لمعاقبتها من السلطة العثمانية ويذكر المفوض المدني لمدينة الشلف في بداية الاحتلال أو أولاد قيصر هي

[1]- عيسى قبشي، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792- 1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر ، ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017 ص 36.

[2]- توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص 170.

القبيلة الوحيدة في الجزائر التي كانت تدفع الحكور الذي كان مألوف ومهما في مقاطعة قسنطينة أما البايلكين الآخرين فكانت أراضي بايلك بها متناثرة[1].

2- الضرائب المستحدثة:

ظهر هذا النوع الجديد من الضرائب نتيجة الظروف الصعبة التي عاشتها الدولة بهدف سد العجز الذي كانت تعاني منه خزينة.

أولا: اللزمة

هي ضريبة تطبق على كل رجل من رجال القبيلة ويلزمون بها مرتين في السنة [2]، وهي عبارة عن رسوم عينية أو نقدية تدفعها القبائل الخاضعة والمتحالفة مع سلطة الباي والتي تخضع له مباشرة ويتولى جمعها شيوخ القبائل والقياد ، ويحدد نصيبها من طرف الشيخ ، أما القبائل الجبلية البعيدة عن نفوذ البايلك فلا تدفعها وإنما تقدم مساهمتها وبنسب قليلة [3]، ومن أهم مصادر ضريبة اللزمة وهي التي يساهم فيها أفراد القبائل وحددها نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار ب 7000 ريال صغير تدفع كل 6 أشهرو14000 ريال صغير تقدم كل 03 سنوات ،ونفس المقدار تساهم به القبائل الجبلية بمقاطعة التيطري ، أما دار السلطان فهي تساهم فيها عن طريق شيوخها[4].

ثانيا:الغرامة

هي ضريبة مستحدثة قامت السلطة العثمانية بإحلالها مكان العشور وكانت تفرض على سكان المناطق الخارجية عن السلطة [5]، كما أنها كانت تأخذ كل سنة ،وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين وذلك حسب قدرة الإدارة على استخلاصها ، وتتمثل هذه الغرامة بتوفير أراضي الرعي أو تقديم هدية معتبرة مقبائل الحصول على الأمان ، ولقد كان

[1]- عيسى قبشي ،المرجع السابق ، ص 37.

[2]- ناصر الدين سعيدوني ، نظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 91.

[3]- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص 102.

[4]- عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 38.

[5]- فلة القشاعي المولودة موساوي ، المرجع السابق ، ص 66.

تحصيلها نقدا أو مواد غذائية[1] ، بالإضافة إلي مجموعة من الغرامات مثل ضيفة الباي والتي تخصص مداخليها لشراء أغلب الهدايا التي تقدم للباي[2].

ثالثا: المعـــونة

هي ضريبة مستحدثة تدفع عينا ونادرا ما تدفع نقدا ، تفرض مدة الضريبة على القبائل الخاضعة ، وعادة ما تدفع شهريا أو تستخلص فصليا[3]، وتقدم هذه الضريبة عند مرور الحاميات العسكرية بمواطن القبائل وقيمتها غير محدودة من حيث الكمية أو القيمة ، فيتم تقديم شبكات من التبن والعلف وكميات من الزبدة والبيض والدواجن ، كما تساهم هذه الضريبة بتمويل الجند بالسلاح والخيول [4]، ويتكفل بجمعها شيوخ الدواوير في الأرياف ، وكانت كما تأتي العشور ،ويقوم بجبايتها خوجة المعونة ، وتخزن في مخزن الزرع ويتم ضبطها بسجلات خاصة تقيد بها أسماء القبائل و الأفراد [5].

رابعا:الخطيـــــة

وهي ضريبة ظرفية تفرض على شكل عقوبة ، تدفع نقدا جراء خطأ فردي أو جماعي ، تفرض على الحمامات التي تخالف أوامر القياد أو تحمل السلاح ضد غيرها ،أو ترتكب جرائم خطيرة ضد شيوخ القبائل ، أو عند ارتكاب جريمة قتل أو تعدي على الملكيات ، وتدفع هذه الضريبة إعلانا عن الخضوع والطاعة ، وعادة تقدر قيمتها مبدئيا بـ 500ريال بوجو لشخص[6].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق 95.

[2]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 348.

[3]– ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، 182.

[4]– فاطمة الزهراء سيدهم ،موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر ، دورية كان التاريخية ، العدد 13، دار الناشري، الكويت ، 2011،ص، 25.

[5]– توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص 216.

[6]– ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، ص 184.

3- الضرائب الظرفية

أولا: ضيفة الدنوش

يطلق عليها عادة ""لزمة الوطن "، وتعرف لدى بعض سكان الريف بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء ، لكونها تؤخذ مرتين في السنة علي الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية وتدفع عن طريق الشيوخ إلى القايد ، ويتكفل بها خوجة الخيل ، اذ يستلمها مباشرة من بعض القبائل وتتكون ضيفة الدنوش من كميات من القمح والشعير والعسل و الشمع والزيتون والأغنام والأبقار والأغطية ، وهذا ماجعل ضيفة الدنوش تقدر بالأوطان بـ 50000 قرش[1].

ثانيا: الضيافة أو مؤونة المحلة

هي ضريبة تدفع عينا أو نقدا وتوجه إلى تدعيم وتغطية نفقة المحلة وتمثلت في الزبدة والعسل والحبوب ، فعند وصول الجيش إلى الأراضي المراد النزول فيها ويمكن معرفة ذلك عن طريق طلقة مدفع فيقومون عشائر القبائل بتقديم الضيافة من لحوم بيضاء وحمراء والكسكسي والشعير [2]، حيث علق ابن الهطال لتلمساني في كتاب محمد الكبير في رحلته إلى جنوب مثلا لما كان قاصدا عين ماضي جاءه أهل وسألوه "... هل يأتون بالعلف في هذه الدار أو حتى ينزل عليهم فقال لهم لا ينزل عليكم لأني أن نزلت عليكم أخاف أن يضركم الجيش ، فان أردتم أن تدفعوا على أنفسكم بشيء فقالوا: لابد من ذلك فأذن لهم في أن يأتوا بثلاثين جملا فقط ولا يزيدون عليها شيئا وإعطائهم الإبل التي

[1]- عقاد سعاد ،المرجع السابق ،ص 144.

[2]-توفيق دحماني ،المرجع السابق،199.

يحملوا عليها ...."[1] والقبائل التي لا تقوم بتقديم الزاد المطلوب منهم توفيره للمحلة عند ما تحط رجالها بأرضيهم تسلط عليهم عقوبة تقدر بـ مائة ضربة عصا[2].

ثالثا: ضريبة الفرس وخيل والرعية

مثلث الفرس والخيل جزءا أساسيا من الضريبة التي يدفعها البايات [3]، وهي عبارة عن مساهمات نقدية أو عدد من خيول أو مجموعة من الدواب (بغال ، جمال) [4]، تدفعها قبائل الرعية اعتمدت عليها السلطة في تعويض ما يتعرض له فرسان المخزن من خسائر[5]، وهي تختلف من جهة إلي أخرى في بايلك التيطري تدفع على شكل مجموعة من الأحصنة أو تعوضها من الإنتاج الزراعي ، وفي بايلك الشرق تدفع أحصنة ، أما في المناطق الصحراوية تدفع جمال أو بغال وتقدم مرة كل ثلاث أشهر[6].

رابعا:حقـوق التولـية

تعرف أيضا بحق البرنوس أو البشماق وتدفع هذه الضريبة مقابل إسناد المناصب وإقرار البقاء فيها،وهي عبارة عن هدية يدفعها شيوخ القبائل والأسر عند استلامهم قفطان التعين وهو كرمز للتعين في المنصب أو تجديده وتختلف قيمة هذه الضريبة من شيخ إلى لأخر ويقوم بجمعها قائد الوطن بشيوخ الذين يتولوا إرادتهم ليقيدهما بدوره إلى الإدارة المركزية[7].

---

[1]– أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير " باي الغرب الجزائري " الى جنوب الصحراء الجزائري ، تحقيق محمد بن عبد الكريم ، ط1، عالم للكتب ، القاهرة ، (د.ت)ص 68–69.

[2]– هابنسترايت ،المصدر السابق ، ص 64.

[3]- وليام سبنسر ،المرجع السابق ، ص 142.

[4]- فاطمة الزهراء سيدهم ،المرجع السابق ، ص 25.

[5]- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 93.

[6]- فلة القشاعي مولودة موساوي،المرجع السابق ص 69.

[7]- عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 46.

خامسا : ضريبة الهدية

هي عبارة عن ترضيات يقدمها شيخ القبيلة إلى الداي أثناء زيارته لدار السلطان ، وتحدد قيمتها حسب إمكانيات القبيلة ، فتأخذ القبائل المتعاونة مع السلطة ترضيات رمزية [1].

ضريبة الفرح والبشارة :

وهي الضريبة التي تفرض على القبائل عند تولية باي جديد،أو عند ولادة مولود جديد للباي ، وارتبطت هذه الضرائب بالمناسبات السعيدة ومثلت رمز للفرح والابتهاج ، فكان عند تعين الباي يفرض رسم حق البشارة عن كل أسرة أو خيمة بعد تلقيهم خبر التعين[2].

سادسا: ضريبة ضيفة الباي

وتعرف في بعض الجهات بضيفة العادة، وهي ضريبة تفرض على سكان المدن من أجل تغطية نفقات فرسان المخزن وفوق المحلة التي تقوم بجمع الضرائب في الريف ، وتسلم الضيفة للأغا عن طريق نسخ البلد ،عند استبدال الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية ويطلق عليها سكان بايلك التيطري اسم غرامة الشتاء والصيف لأنها تدفع مرتين في سنة كل سنة أشهر وتتكون ضيفة الباي من القمح والشعير ، الزيتون ، بإضافة رؤوس الأغنام والأبقار والخيل[3].

سابعا: **الضرائب المفروضة على اليهود والنصاري**

وهم أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية مقابل حماية المسلمين لهم وحماية أمنهم وحماية معتقداتهم ، ويتولى دفعها أمين الجماعة نيابة عن أفراد هذه الطوائف[4].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، الملكية وجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 ، ص 178.

[2]- فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص 25.

[3]- توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 199.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق ،ص 100.

- أصناف الرسوم:

أولا: رسوم الأســـــواق

توزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية وعرفت بأسماء الأيام التي تعقد فيها مثل سوق الجمعة الاثنين ، سوق السبت [1]، وتنتشر فيه حوانيت الكتان ، الزيت والفحم ، وكل المستلزمات وكانت الأسواق آماكن لالتقاء الشعراء والأدباء [2]، وكان للقبائل دور مهما في ازدهار هذه الأسواق ، كما يتم في هذه الأسواق تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية [3]، وهناك عدة أنواع من رسوم الأسواق يشرف علي استخلاصها القياد مقابل مبالغ مالية تقدم لهم ، حيث كان على كل سوق قائد يقوم بجبايتها ويعين على كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها للأسواق المدن ويأخذ ما يترتب عليها من مكسب ، كما يحق له الاحتفاظ بجزء مما يستخلصه[4].

ثانيا: رسوم الدكاكـــين التجارية

فرضت على الدكاكين ، مقابل نشاطها التجاري ويتكفل كل من شيخ البلد بجمعها، وكان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري[5]، مقابل نشاطه التجاري بالإضافة إلي رسوم الحرف فإن الأمناء يسلمون لقادتهم رسما بسيطا من أصحاب الدكاكين[6] ،فتقدم دكاكين الحدادة أسلحة وسروج للخيول ،بالإضافة إلي دفع أجر الشهري ،إذ كان الدكان ملكا للدولة وهذا المبلغ إجباري ،وليس اختياري [7].

---

[1]- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 257.

[2]– ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ....، المرجع السابق ، ص 486.

[3]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 112.

[4]– فلة قشاعي المولود موساوي ،المرجع السابق، ص 71.

[5]– ناصر الدين سعيدوني ، الملكية وجباية ....، المرجع السابق ، ص 239.

[6]– ناصر الدين سيعيدوني ، الشرق الجزائري ....،المرجع السابق،ص228.

[7]– حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق،ص109 **(أنظر للملحق رقم08)**.

ثالثا:المكوس

وجدت هذه الضريبة التي تؤخذ عن الواردات والصادرات من البضائع في الموانئ ثم أصبحت تفرض علي الأسواق[1]، وكانت تفرض علي المنتجات الفلاحية التي تدخل إلى الأسواق الريف وتحدد بقيمة نقدية علي البضائع ،أو كميات من تلك البضائع [2]، كما نجد أنه في سوق بيع الحيوانات كانت لاتمنح لهم تذكرة الدخول إلا إذا دفع رسم دخول حيواناتهم وكان جمع المكس قايد الرحبة ويساعده مجموعة من المكاسين[3].

رابعا:الرسوم المفروضة على ممارسة المهن

تشكلت هذه الجماعات في القرن السابع عشر،بعد أن اتخذت مختلف الصناعات التقليدية في المدن على شكل تنظيمات مهنية ،يتولى الاهتمام بها وإدارة شؤونها موظف ملقب بالأمين إذ مثل هذا الأخير السلطة العليا للحرفة ،وانحصرت مهامه في الأشراف على الأفراد المهنية واستخلاص الرسوم من أعضاء النقابات الحرفية التي يشرف عليها [4] ،وكان يلزم بالدفاع عن ممثليه أمام السلطة لأنه يعتبر حلقة وصل بين جماعته والسلطة [5] [5] ،ويساعده في مهامه شيخ البلد،من خلال مراقبة الحرف وجباية الضرائب كل شهرين كما كما أصبح هذا الأخير في نهاية القرن الثامن عشر ،المسؤول الأول عن النظام الضريبي لتنظيمات الحرفية و الورشات التي توجد خارج أسواق المدينة[6] كما عرفت هذه التنظيمات الحرفية أنواع أخرى من الضرائب التي كانت تحمل طابعا خيريا لكن دفعها كان إجباريا

---

[1]– فلة القشاعي المولودة موساوى ،المرجع السابق ، ص 75

[2]– توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص 119.

[3]– ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي...، المرجع السابق، ص 234.

[4]– ارزقي شويتام ،نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل الانهيار(1800–1830)، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ،جامعة وهران ، 2012–2013، ص65.

[5]– حنيفي هلايلي،" النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون الأسواق مدينة الجزائر "، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26 ، 2008، ص250.

[6]– عائشة غطاس،الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700–1830) مقاربة اجتماعية اقتصادية ، منشورات ، الجزائر، 2012، ص178.

منها ضفة رأس العام[1] فكان يقدم الأمناء حسابهم لقائد الدار الذي يودعها في الخزينة ،وتصرف أموال هذه الضريبة لسد نفقات الحاميات التي تتمركز في المدن منها تبسة، وبسكرة ،وزمورة ،عنابة ،وبجاية وجيجل[2].

خامسا: رسوم رسو السفن التجارية

كانت أي سفينة تجارية من السفن التجارية الأوربية الآتية إلى ميناء الجزائر العاصمة ،تدفع رسوم الرسو 15 ريال ،التي تدفع الى الخزينة ويتم منح وصلا قانويا به أي سفينة تدخل ميناء الجزائر تدفع رسوم الرسوب:30 ريال، وفي عهد علي باشا تم إضافة 2 فرنك إلى مستحقات الرسو بالميناء الفانوس (الفنار) سجلت في 12شوال 1174 هـ وأي سفينة تجارية للعدو قادمة إلى مينائنا بسلوك آمن تدفع رسم قدره 35 ريالا للرسو والتي تدفع للخزينة منح وصلا قانونيا به ،وعندما تأتي سفينة حربية للعدو إلى ميناء الجزائر وجب إن يدفع القائد إلى أصحاب قارب الرصد الذاهب للقائه ب05 بوجو هذا هو العرف القديم،وعدل المرسوم حيث تدفع الرسوم إلى خزينة قائد الميناء ووكلائه لديهم الحق في 4 بوجو تدعى بأسعار الأحذية (البشماق) على جميع السفن القادمة ،ولكن يتم سنويا احتساب هذه الأموال أما سفن السلع الآتية من ليفورنيا وجميع مدن الكفار وجب أن تدفع الرسوم التالية من الطرق القديمة 10 % للبايلك و 1% نصف الأمين و 1% لباب البحرية

سادسا: الرسم على الأموال

المال الذي يصل على السفن التجارية موجه لليهود أو السجناء، يتم نقله إلى القصر حيث تفرض عليه رسوم جمركية بقدر 03 ريال على ألف ريال ،وإذ لم يتم سداد التكاليف فان

[1]– عائشة غطاس،المرجع السابق، ص 186.

[2]– ناصر الدين سعيدوني،الشرق الجزائري ... المرجع السابق ، ص 228.

المبالغ تحتجز،وكل ما يأتي من بلاد العدو مثل اسبانيا ،هولندا، جنوة ،ومالطا وغيرهم،من أموال التجار وأموال فدية السجناء تدفع للخزينة رسم قدره 50ريال لكل ألف ريال[1] .

* وما يمكن استنتاجه على الضرائب المفروضة في هذا الجانب مايلي:

- ضرائب كانت غير ثابتة .
- غير محددة لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية .
- بعضها يؤخذ عينا والبعض الأخر يستخلص نقدا .
- تميزت بالتنوع واختلاف التسميات خصوصا الضرائب الإضافية والتي عادة ما تسند إلى قوة وفعالية فرسان المخزن.
- الفصل الذي تجبى فيه الضرائب الربيع والخريف حيث أن كل ما كانت المحلة قوية وفرسان المخزن في الجدية التامة كل ما كانت القواعد كثيرة ومتنوعة .
- النظام الضريبي في العهد العثماني كان غير عادل.
- كان يراعى في النظام الضريبي نوعية الملكية وما تحتاجه الخزينة والموظفين.
- اثر النظام الضريبي سلبا على الفلاح حيث كان يعيش حياة البؤس والشقاء.
- إهمال كبير للأراضي وتحول الفلاحين إلى رعاة.

[1]- دلباز محمد ،الحياة السياسية العسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات – ترجمة وتعليق– رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ،جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس،2014-2015 ، ص ص 141-142(للمزيد أنظر للملحق رقم06) .

المبحث الثاني:آلية جباية الضرائب

أولا :المحلة

كان هناك نظام خاص لجمع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني هو نظام المحلة الذي يتكون من مجموعة من الجند العثمانيين والكراغلة وفرسان المخزن إذ يقدرون بخمسمائة ألف فارسفي كل محلة[1]،فيرسل هذه المحلة من بايلك دار السلطان الي عواصم البايالیك الثلاث ،بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة وبايلك التيطري عاصمته المدية وبايلك الغرب وعاصمته وهران ،من أجل جباية الأموال وغيرها من أنواع الضرائب فاعتبرت من امن أهم المؤسسات الادارية الرئيسية في تأمين وجباية الضرائب[2] وتتميز بتنظيمها الخاص ،حيث يتولي تعيين قادتها وهم الأغا والكاهية والشاوش وقضيان لنضر في القضايا التي تواجه المحلة ،وبعض الخوجات الاعتناء بالدفتر الذي يسجل فيه أسماء الفرق والقبائل المعنية والمقادير المالية المفروضة ،ويساعد المحلة شيوخ القبائل حيث يتولون إحصاء عدد الماشية ونوعها ليتم بعدها تحديد قيمتها ،كما يساهم فيها بعض السكان وذلك باعتنائهم بالدواب وحمل الأمتعة ومستلزمات الغذاء وللمحلة وظائف منها جباية الضرائب ومراقة الطرق لتوفير الحماية للقوافل[3]، وفي حالة تهرب القبائل أو امتناعها على دفع الضرائب فانه يتم إجبارها بالقوة ، وكانت المحلات مرتين كل سنة و تختلف مدة بقاء المحلة في الأرياف من منطقة إلى منطقة أخرى فمثلا في بايلك الشرق تقوم حوالي 6 أشهر [4]، أما المحلة في بايلك الغرب فتدوم لمدة 8أشهر وقد قدر عدد خيام المحلة سنة 1813 بـ 60 خيمة لبايلك الشرق وبلغ عددها في بايلك لغرب بـ 100 خيمة و40 خيمة

---

[1]– حجاب أسماء ، بوطبيق أمينة ، المرجع السابق ، ص 61.

[2]– عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 62.

[3]– توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص ص 18–22.

[4]– المرجع نفسه، ص ص 222–223.

لبايلك التيطري وكانت كل خيمة وتأوي ثلاثون جنديا[1]. وكان للمحلة حق غنيمة حيث تمنح لكل واحدة 1000 ريالات بوجو وفي حالة فشل المحلة في إغرائها فانه يعطى لكل واحد 3 ريالات ويتحمل الأهالي نفقات إطعامها [2]، وعند الأوبئة ونقصان رؤوس المواشي يتم تأخير عملية جباية الضرائب إلي سنة أخرى[3].

ثانيا : الدنـــوش

يقصد بها المحاسبة على الضرائب ،وتعتبر من التنظيمات العثمانية المستحدثة[4]،وهي عبارة عن مساهمات فصلية يحملها خليفة الباي في فصلي الربيع والخريف وتعرف بالدنوش الصغرى كما أن الباي كان مطالبا بالحضور الشخصي الى مركز السلطة ومعه مردود مقاطعته ،مرة كل ثلاث سنوات وفقا للحساب القمري وتعرف بالدنوش الكبرى[5] .

أ- الدنوش الكبري :

تساهم في الدنوش الكبرى كل البايلكات الثلاثة الشرق والغرب والتيطري بالإضافة إلي ما يقدم لدار السلطان وتحول جزء منها إلي الخزينة وقسم أخر تخصص كهدايا لترضية موظفي الدولة ومطالب كل باي بتقديم دنوشه في الوقت المحدد ،وفق الطرق المتعارف عليها،وكانت قيمة الدنوش تخضع للأحوال الاقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان ،وبالرغم من أهمية العملية إلا أنها أخذت صبغة احتفالية معبرة ،حيث إن الباي كان يستعد بإعداده مدة من الزمن بعدها يتوجه إلي بايلك دار السلطان في الوقت المحدد والمتفق عليه[6]، ومعه الشاوش والصبايحية وحاشيته وعائلته وبمظهر جميل و بحلة عيد حقيقية وعلي هذه المناسبة يتوقف استمرار بقاء السلطة ،فالأمر يتوقف على مدى إشباع الداي

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ، ص 140.

[2]- مؤيد محمود حمد مشهداني، رشيد رمضان سلوان،"أضاع الجزائرخلال الحكم العثماني1518-1830م"،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،المجلد 5،العدد16 ،جامعة تكريت عراق،أفريل2013، ص ص 423-422.

[3]- أحمد الشريف الزهار،المرجع السابق ص 35.

[4]- توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص ص 234-232.

[5]- ناصر الدين سعيدوني،نظام المالي ... ،المرجع السابق ، ص94.

[6]- توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص ص 131-135.

وأعضاء حكومته ، فقيمة هذه الهدايا ونوعيتها والمستفيدين منها تحدد منطق التبعية والولاء الذي كان سائدا ،أما الجزء الباقي الذي يحول إلى الخزينة هو الذي يحدد مدى كفاءة الباي علي القيام بمهمته[1] ويتقدم في طليعة حرس الباي الذين يبلغ عددهم نحو 30 فارسا ويليهم في مرتبة 40 حصانا ،و6 بغال مثقلة بالذهب[2]،ومع اقتراب وصول الباي يرسل كاتبا للداي لاستئذانه بالدخول ،ليقوم بتحديد اليوم الذي يدخل فيه إلى المدينة[3] ،وفي اليوم المحدد يدخل الباي على أنغام الموسيقي فبعد نزول الباي عند ساحة المناورات حيث يحدد أغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين بانتظاره لمرافقته إلى قصر الداي يتوسطه الباي والخزناجي علي اليمين والأغا علي اليسار وخلفهما تسير فرقة الصباحية وأمامهم فرقة موسيقية ،لتتوجه بعدها قافلة الدنوش إلى الخزينة العامة ،فيضع الباي بها 60000 بوجو ويقدم للداي 2.0000 دورو في كيس حرير ،مع هديا أخرى ليدخل بعدها رفقة الوزراء للداي لتقبيل واستلام القفطان وهو عبارة عن ثوب مطرز بذهب[4]

ب-الدنوش الصغرى:

تتمثل الدنوش الصغرى في الضرائب التي يقدمها خليفة الباي نيابة عنه إلى الداي و تمنح كل 6 أشهر وهي فصلية في الربيع والخريف ،كما تمنح له الهدايا وكذالك الدنوش الصغرى تخضع للزيادة والنقصان حسب الظروف الاقتصادية والطبيعية في كل منطقة[5] وكان يرافق الخليفة جيش من الفرسان وعندما يصل إلى الجزائر ،يتم استقباله من الداي وكبار الموظفين بحيث يمكث ثمانية أيام مثل الباي ويتم تضييفه ثلاثة أيام عند الداي ويوم عند الخزناجي ويوم عند خوجة الخيل ويوم عند الأغا وقد كان الخليفة يدفع نصف ما

---

[1]- رشيدة شدري معمر ،العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671-1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2005-2006م ، ص 23.

[2]- جيمس لنذر كاثكارت،المصدر السابق، ص 116.

[3]- احمد الشريف الزهار ،المصدر السابق، ص 37.

[4]-ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي ...،المرجع السابق،ص 95-96.

[5]- عيسى قبشي ،المرجع السابق، ص 75.

يدفعه الباي في كل شيء وكان الخلفاء في بعض الأحيان لا يأتون بكل الدنوش بسبب عدم حملها كلها على البغال والجمال وغيرها[1] .

[1]- توفيق دحماني :المرجع السابق ، ص239. **(أنظر للملحق رقم07).**

المبحث الثالث: التأثير الضريبي على الحياة الاقتصادية:

شهدت الجزائر نهاية العهد العثماني اضطرابات كثيرة مست جميع الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي بعد تراجع موارد البحر ما أدى بالسلطة إلى انتهاج سياسة جدية لملئ الخزينة وهي زيادة في استحداث ضرائب جديدة ومواصلة لما ذكرته سأتطرق إلى تأثير هذه السياسة على الاقتصاد والمجتمع .

أولا : الزراعة

تأثر النشاط الاقتصادي بالسياسة الضريبة المجحفة ،التي انتهجها العثمانيون على الفلاح الجزائري حيث أصبح يعيش في ظروف صعبة بسبب تعرضه للحملات العسكرية والمهدد من طرف قبائل المسلحة [1] ففي بعض السنوات كانوا يعانون من كثرة الضرائب وثقلها خاصة في مواسم الجفاف حيث يعجز السكان على سد مبلغ الضريبة والذي يتعهد بدفعه إلى شيوخ قبائلهم،وان لم يدفع فانه يسجل كدين عليه وقد يتناقص أحيانا ليتم تسديد جزء منه أو يتزايد في سنوات الجفاف وبذلك تتراكم الضرائب عليهم مما أثقل كاهل الفلاح وهذه السياسة جعلت الفلاحين يتركون الفلاحة ويفضلون تربية المواشي التي يستطيعون بها الفرار،حيث أن الاستقرار في مكان معين والتفرغ لخدمة الأرض معناه التعرض بقدوم الجباة لذلك قامت العديد من القبائل للهجرة وإتباع أسلوب الترحيل [2].

وقد عبر عن هذه الأوضاع التي كانت عليها ملكيات الزراعة بالجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني محمد صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة بقوله "... بحيث انك لاتحد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا..." [3]وبعد قيام الثورات والاضطرابات المحلية نهاية العهد العثماني والتي تثبت في ضياع

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ... ،المرجع السابق ص33.

[2]– عقاد سعاد،المرجع السابق ص 124.

[3]– محمد صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص35.

قطعان الماشية وبالتالي هذا اضر بالإنتاج وعلى الاقتصاد الجزائري[1] وكان للمحلة تأثير على السكان أثناء جبايتها للضرائب فيتوجب على سكان القبيلة استقبالهم وتقديم ما فرض عليهم من عشور وزكاة وغرامات أخرى بالإضافة إلى توفير مئونتها من الضيافة والعلف ،بالإضافة إلى الأعمال التعسفية التي تقوم بها المحلة للقبائل التي لا تدفع الضرائب وإرغامها للخضوع للسلطة ودفع الضرائب[2] وما كان بارزا من أثار الاقتصادية هو أن تلك الضرائب التي كانت تجمع لم تكن تنفق في تخفيف من بؤس السكان أو مواجهة الأزمات من المجاعات والأوبئة أو أنها تخصص في خدمة البلاد من طرف قواعد الأمنية أو إعداد الجيش وإنما وجهت إلى قصور الباي و الداي وحياة البذخ وعلى الجيش وقواده كما يذهب جزء مهم منه كهدايا للشركات اليهودية ومختلف وسطاء التجاريين وغيرهم [3].

وعليه يمكن القول أن القطاع الفلاحي عرف تراجعا نتيجة العوامل البشرية وأخرى طبيعية لولا ذلك لشهد ازدهارا كبيرا نضرا للإمكانيات المتوفرة .

ثانيا: الصناعة

أما عن النشاط الصناعي فقد عرف مرحلة التقهقر منذ بداية القرن الثامن عشر وضل متواضعا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، وقد خضعت صناعة المدن لتحكم ومراقبة النقابات المهنية بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها ،مع مرور الزمن ساهم النظام الضريبي وتحكم النقابات المهنية في الصناع ومن أهم العوامل التي عاقت التطور الصناعي في الجزائر العثمانية[4]، وذلك بسبب الضرائب التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزم الصناع بتسديدها فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بالمبالغ

---

[1]- أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ،ط3 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر ، (د.ت)ص153.

[2]-حنيفي هلايلي ،بنية الجيش...،المرجع السابق ،ص 91.

[3]- توفيق دحماني ،المرجع السابق، ص 390.

[4]- حنيفي هلايلي،أوراق جزائرية ....، المرجع السابق، ص 158.

المالية،كما كان كل دكان ملزم بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل ،مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وألجمه مجانا نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع إنتاجهم[1] كما أن أسلوب الترحال جعل من المصنوعات اليدوية في المدن تفقد أسواقا مهمة وان قيام الحروب مع دول أوربا حال دون تصديرها إلى الخارج بكيفية منظمة وهناك سبب أخر ، أن الأندلسيين الذين كانوا يقومون بممارسة المصنوعات المهمة في كامل بلاد المغرب خاصة في تونس و المغرب الأقصى فإنه لم يبق لهم في الجزائر إلا الأسواق المحلية التي أثرت عليها كثرة الضرائب وهو ما أثر على مستوى المصنوعات الحرفية لأن انعدام الأمن أو نقص أسواق واسعة حال دون التطور تلك الصناعات [2]و في الأسواق الداخلية كانت المصنوعات المحلية تخضع لرسوم مرتفعة و عن كل قنطار من الكتان يدفع رسم بـ 25 درهما و عن كل حمل من قافلة للمكان كان يستخلص دينار ذهبي عند دخوله إلى مدينة الجزائر و قد تبلغ هذه الرسوم نسبة 10% من ثمن الصناعة كما هو معمول به في سوق على فوجة بلاد القبائل[3].

ثالثا:التجارة

لقد تحكم النظام الضريبي في الحياة الاقتصادية و ذلك بإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية و بظهور ذلك في نظام الاحتكار الذي كان يمارسها البايلك للإشراف على قطاعات الإنتاج الرئيسية و للرغبة في الحصول على الفوائد الوفيرة، و حسب تعبير "شالر" أدى إلى خراب التجارة و القضاء على الزراعة في البلاد و تناقص معه الإنتاج، ولقد صادف التجار المحليين والأجانب صعوبات في الاستيراد و التصدير، حيث تم دفع

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ،الجزائر ... المرجع السابق، ص 62.

[2]- توفيق دحماني،المرجع السابق ، ص394.

[3]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ،الجزائر ... المرجع السابق، ص 62.

الرشاوي إما نقدا أو عينا للمشرفين على أمور التجارة حيث كان باي وهران يدفع سنويا إلى داي 15 ألف دولار مقابل احتكاره حق لتصدير الموارد المحتكرة ولقد علق وليام شالر أن الضرائب لم تكن سبب تذمر السكان من الحكم العثماني ولكن اشد ما كان يتذمر منه السكان هو الخطر العام المفروض على تصدير منتجات الأرض والصناعة إلى الخارج وقال لو استطاع البايلكات إدارة هذا القيود لحصل على الطاعة والولاء لجمع السكان وتحقيق الثراء والازدهار للبلاد كما سيطر اليهود على الموارد المصدرة والمستوردة وأرباحها كانت تذهب للباي وكبار الموظفين واليهود ولم يكن لهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما يهمهم تكديسه، وسيطرت أسرة بكري بوشناق على جل النشاطات التجارية الخارجية وهذا بفضل أتباعهم نظام محكم في دفع عن طريق التعويض واكتسابهم ثقة البايلك التي استغلها اليهود في جمع الأرباح الطائلة وهذا ما أثار سخط السكان عنهم وتذمرهم حيث قامت ثورات ضدهم،وهي ثورة درقاوة والثورة التيجانية [1].

2- التأثير الضريبي على الحياة الاجتماعية:

كان للنظام الضريبي تأثير على الحياة الاجتماعية وعلى علاقته بين السكان والسلطة والذي يتضح من خلال نوعية التعامل بين الأهالي ورجال البايلك وذلك من خلال نوعية التنظيمات والإجراءات المتصلة بالضرائب ،ونظرا للسياسة العثمانية المجحفة ضد السكان والتي اتسمت العلاقة بينهم بالنفور وعدم الثقة والعداء وذلك أن الرعية كانت محل استغلال من طرف الحكام، ومن خلال دفع الضرائب والغرامات معتمدين في ذلك على أسلوبين هما التقارب والقطيعة ومستعملين في ذلك السلطة الروحية (رجال الطرق الصوفية) أو شيوخ الزوايا وأيضا قبائل المخزن التي كانت أداة بطش وتأديب وهذا ما جعل العلاقة بين السلطة والسكان تسوء رغم توفر العامل الديني[2]،وبعدما استعمل الحكام قبائل المخزن كوسيلة لتسهيل عملية استخلاص الضرائب التي كانت مفروضة من طرف السكان حيث أعفيت

[1]- توفيق دحماني ،المرجع السابق، ص ص 396-397.

[2]- حياة قرابن ، سعاد بن حركات ،المرجع السابق ،ص 86.

هذه القبائل من الضرائب ،وكانت لا تدفع إلا العشور والزكاة على أراضيها الخاصة[1] كما أدى الضغط الإداري والعسكري من طرف السلطة العثمانية على السكان ،وذلك من خلال فرض الرقابة على الطوائف المهنية والجماعات العرقية في المدن ،وكذالك الغارات المفاجئة من قبل المحلات الفصلية على القبائل الممتنعة ،بهدف إرغامها على الخضوع ودفع الضرائب ،كما عملت على تشجيع الصراع القبلي من خلال الإغارة على منافسيها كحيازة المراعي واكتساب مصادر المياه التي تشتد الحاجة إليها في فترات الجفاف[2].

وقد أدى تحصيل الضرائب إلى ثراء بعض القبائل على حساب بعضها البعض،وهذا ما شكل وسيلة التمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن والأرياف ،حيث كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم إلا ضرائب زهيدة.

وكان سكان الأرياف يدفعون أكثر[3] ،كما أثر النظام الضريبي على الوضع الديمغرافي ذلك أن الضرائب كانت سببا في نشوب مختلف الثورات في الإيالة، حيث كان يتم من خلالها اختطاف الرجال والنساء والأطفال من أجل طلب الفدية من أهلهم ،وكانت الآفات والمجاعات والأوبئة تفتك بالسكان وتقلل من عددهم ،وتحول بتكرارها دون النمو الديمغرافي في مدينة الجزائر ،ولم تعرف نموا ديموغرافيا أو عمرانيا في أواخر القرن 12 هـ/18 م وإنما الذي حدث كان العكس نتيجة الآفات والأوبئة التي تعرضت لها في تلك الفترة ،إضافة إلى توافد العنصر الخارجي[4]،وكانت كل الثورات التي تحدث في البايلك كان سببها الضرائب التي كانت تفرض على السكان[5] ،وذلك ببروز الطرق الصوفية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي استمالت الشعب لها وحررتهم على السلطة وعرفت انتشار

---

[1]– رشيدة شدري ، المرجع السابق، ص ص27–28.

[2]– ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر ...،المرجع السابق ص 136.

[3]– توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص ص 387-398.

[4]– نفسه ،ص ص 398–399.

[5]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 158.

واسع في كامل قطر الإيالة [1]،ومن أهم هذه الثورات التي تزعمها قادة القوى الدينية ،الثورة الدرقاوية بزعامة محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، وابن الاحرش في الشرق الجزائري ومحمد الكبير التيجاني في عين ماضي بالجنوب الجزائري وتمكنت هذه الثورات من إنهاك قوى الحكم بالجزائر التي كانت لها رد عنيف، تمثل في، انتقام من هذه القبائل بقتل أفرادها وسجنهم ومضاعفة الغرامات و تجريدهم من أملاكهم[2] .

أولا: ثورة ابن الأحرش (1804-1807م)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى محمد عبد الله الشريف الملقب بالبودالي الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا(1798-1805)[3] ،إتجه ابن الاحرش إلى عنابة ثم قسنطينة وأخيرا إلى جيجل ،أين إستقر وبدأ يدعوا الناس إلى تعاليم الدين الصحيح [4]،حيث التف حوله القبائل التي أعلنت استقلالها وامتناعها عن السلطة بسبب الضرائب المفروضة عنهم ،فقام ابن الاحرش بتأسيس جيش تكون من 10 آلاف مقاتل ،مستغلا بذاكك غياب الباي عثمان عن قسنطينة من أجل مهاجمتها[5] ،وفي عام 1804م خرج له قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض الذي كان يتولى أمور قسنطينة في غياب الباي من أجل قمع الثورة وتمكن من إرغام جموع الثائرين على الانسحاب والتراجع بعد إصابة ابن الأحرش[6]،ولقد استمرت هذه الثورة طيلة أربع سنوات كان من نتائجها خسائر مادية بشرية وعسكرية على البايلك في المدن والأرياف[7].

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ج2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1982، ص260.

[2]- حمدان خوجة ،المصدر السابق ،ص 149.

[3]- حنيفي هلايلي ،"الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 20، ، افريل 2006،ص200.

[4]- محمد بن يوسف الزياني ،دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران،تحقيق:المهدي البوعبدلي ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1978، ص207.

[5]- جمال قنان ،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830) ،دار هومة ،الجزائر 2010،ص312.

[6]- ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية...،المرجع السابق ،ص ص 314-315.

[7]- محمد الصالح العنتري،المصدر السابق ،ص28.

ثانيا: ثورة درقاوة (1805-1809 م)

تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليتي بالغرب الجزائري، حيث عمل ابن الشريف على نشر تعاليم طريقته التي وجدت ترحيب كبير خاصة من طرف سكان الصحراء،وكان أتباعه يحترمونه ويقدمون له الهدايا[1] ،نتيجة لهذا قام بإعلان ثورته على السلطة ويرجح حمدان خوجة سبب هذه الثورة الى الفساد السياسي خاصة أواخر العهد العثماني[2]. وبعد ذلك قام الباي مصطفى من توجيه الجيش ضد الثورة وبعد المعركة كان النصر حليف لابن الشريف بعد دعم مقاتلين من المغرب الأقصى[3] إثر هذه الهزيمة أمر الداي بعزل الباي مصطفى وعين مكانه محمد المقلش ،حيث تمكن من تحقيق انتصارات ضد ابن الشريف، بعدها توجه والى وهران لكن ابن الشريف، أحكم قبضته وتمكن من صدهم[4] وبعد أن تولى محمد بن عثمان الحكم في بايلك الغرب تمكن من هزم ابن الشريف وإجباره على التراجع إلى عين ماضي قبل أن يتمكن من القضاء عليه نهائيا سنة 1809م[5]

---

[1]- الأغا ابن عودة المزاري ،طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر و إسبانيا وفرنسا أواخر القرن 19،تحقيق ودراسة ، يحي بوعزيز،ط1 ،دار البصائر ،الجزائر ،(د.ت)ص 302.

[2]- حمدان خوجة ،المصدر السابق،ص 169.

[3]- محمد بن يوسف الزياني،المصدر السابق،ص 208.

[4]- أحمد الشريف الزهار ،المصدر السابق،ص 113.

[5]- مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر ،تحقيق وتقديم:رابح بونار،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ال،جزائر ،1974، ص 53. **(للمزيد أنظر للملحق رقم09).**

ثالثا: الثورة التيجانية

كانت هذه الثورة التيجانية بزعامة أحمد التيجاني الذي لجأ إلى المغرب الأقصى بأهله هاربا من تهديدات البايات ،ومكث بفاس حتى توفي عام 1815م[1] وكان له أتباع كثيرون في الصحراء وقد أظهر لهم حكام الايالة العداء حيث بدأ إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط منذ 1787 م الى غاية 1827،وبعد تولي عثمان باي شؤون بايلك الغرب بدأ في التفكير بجدية للقضاء على الثورة التيجانية بزعامة احمد التيجاني[2] .

لكن هذه الثورة فشلت ويرجع ذلك الى كونها جاءت عفوية وغير منظمة،و الظروف التي وقعت فيها أحداثها كانت مضطربة،غير أن تلك الثورات كانت من بين أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى انهيار الحكم العثماني[3] .

---

[1]– أحمد الشريف الزهار،المصدر السابق ، ص159.

[2]– حنيفي هلايلي،الثورات ...،المرجع السابق، ص 202.

[3]– فاطمة رعمون ،حيزية بن رابح ،ثورات الطرق الصوفية في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة درقاوة أنموذجا (1804–1809م)،مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة ،2015–2016 ،ص ص 56–57.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلت الى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها كالآتي:

– شكل حوض البحر المتوسط دائرة صراع بين العالميين المسيحي والإسلامي، نظرا للأهمية الإستراتيجية وعليه عرفت منطقة المغرب الإسلامي عدة أحداث كان أهمها الحملات الاسبانية على السواحل الشمالية لإفريقيا وكانت الجزائر على غرار دول المغرب أهم محطات هذا الصراع الذي انتهي بتثبت لتواجدهم باللحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م لتصبح ايالة عثمانية.

– انتظم النشاط البحري للدولة الجزائرية الحديثة تحت لواء الدولة العثمانية وقد ارتكز هذا النشاط على أعمال الغزو والجهاد البحري والرد علي القرصنة التي تمارسها الدول المسيحية حيث كان له الدور الكبير في بناء الدولة الجزائرية وتنامي قوتها البحرية.

–عرفت البحرية الجزائرية خلال القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أوج قوتها، فكان العصر الذهبي لها،وقد أدى تزايد النشاط البحري إلى ارتفاع عائدات البحر من غنائم وأسرى وإتاوات، مما ساهم في إثراء خزينة الدولة ،وتعزيز الدور السياسي و العسكري للجزائر التي تفرض نفسها في حوض المتوسط خلال القرنيين 16-17م.

– بحلول القرن الثامن عشر بدأت البحرية الجزائرية تعرف تراجعا نتيجة الاضطرابات السياسية التي سادت البلاد، إضافة الى الحملات والتحرشات الأوربية على سواحلها.

– لقد اتسم أواخر العهد العثماني بكون النظام الضريبي أصبح أحد المرتكزات التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في الجزائر، ومثل المورد المالي لها ولخزينتها التي كانت تعاني من العجز بعدما فقدت البحرية سيطرتها.

خاتمة:

– إن نظام الحكم في الجزائر لم يكن نظاما قائما علي تطوير أوضاع البلاد الاقتصادية التي عرفت تراجعا في الزراعة والصناعة،أما الحياة الاجتماعية فقد عرفت عدم اندماج المجتمع مع بعضه،ويرجع ذلك إلى سياسة العثمانيين التي عملت على استمالة الزعامات التي لها نفوذ في المجتمع دون الأخرى وذلك لاستخدامها في فرض الضرائب وجبايتها.

– إن النظام الضريبي المطبق على أراضي الدولة يختلف باختلاف نوعية الاستغلال للأرض واسلوبه وتؤخذ الجباية من المحصول العيني وفي حال كان إستغلال الأرض بشكل مباشر، قد اختلفت طرق جباية ضرائب أراضي دولة استنادا إلي اختلاف أحكامها وقوانينها .

– إجبار الرعية علي دفع الضرائب وفي حال امتناعها كانت تتعرض لحملة عسكرية بقيادة فرقة عسكرية أو مايسمي بالمحلة قصد تأديبها لعدم مثولها لأوامرها .

– إن تسليم وايداع الضرائب المتوجبة على كل بايلك إلى مقر الحكم المركزي ويكون بصفة منتظمة كل ستة أشهر وتسمى الدنوش الصغرى،أما التي تكون كل ثلاث سنوات فتسمى الدنوش الكبرى.

– ان انخفاض موارد البلاد من القطاعات الزراعية أدى الى ارتفاع في قيمة الضرائب التي اقرتها الدولة على الفلاحين.

– ان انتشار الثورات وحركات التمرد الداخلية سببها كثرة المطالب المخزنية ،والتجاوزات التي تحدثها المحلة العسكرية اثناء الجباية مما خلق أثار كبيرة علي الفلاحين وعلى الإنتاج الفلاحي.

الملحق رقم01:

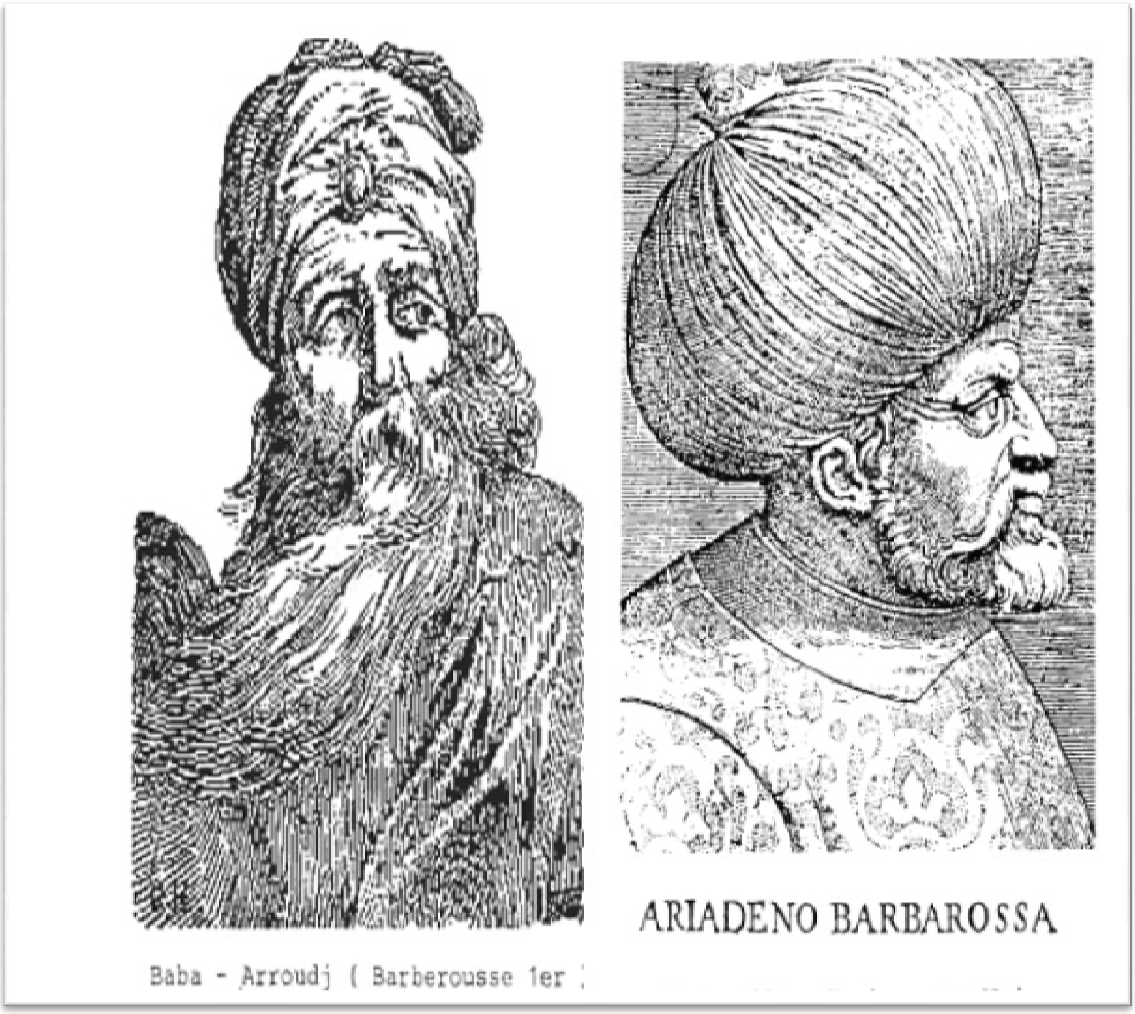

صورة للأخوة بربروس[1]

1- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص59-60.

الملحق رقم02:

رسالة أعيان الجزائر الى السلطان العثماني سليم الأول1519[1]

[1]– خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص219.

الملحق رقم03:

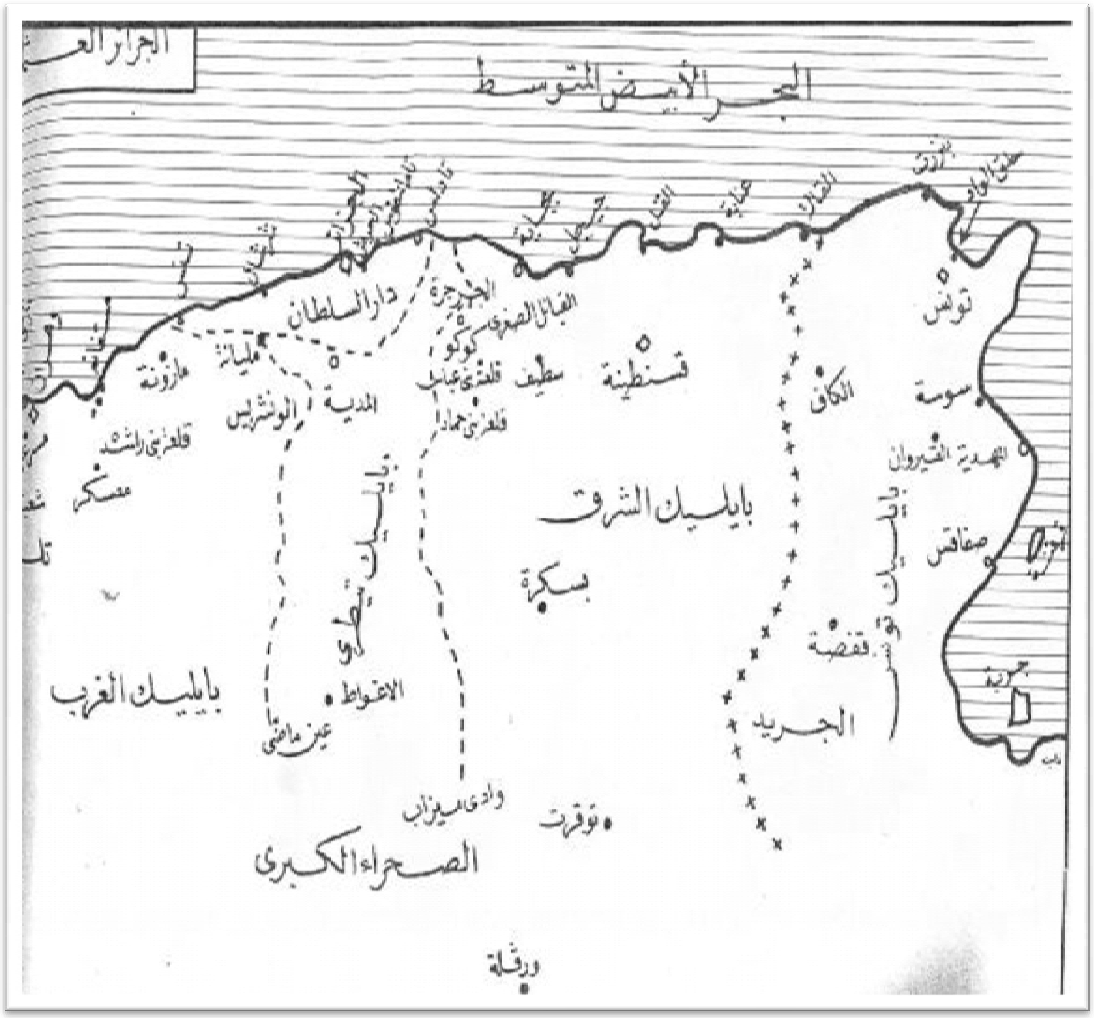

خريطة التقسيم الإداري للجزائر العثمانية[1]

[1]– أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائمة...، المرجع السابق، ص96.

الملحق رقم04:

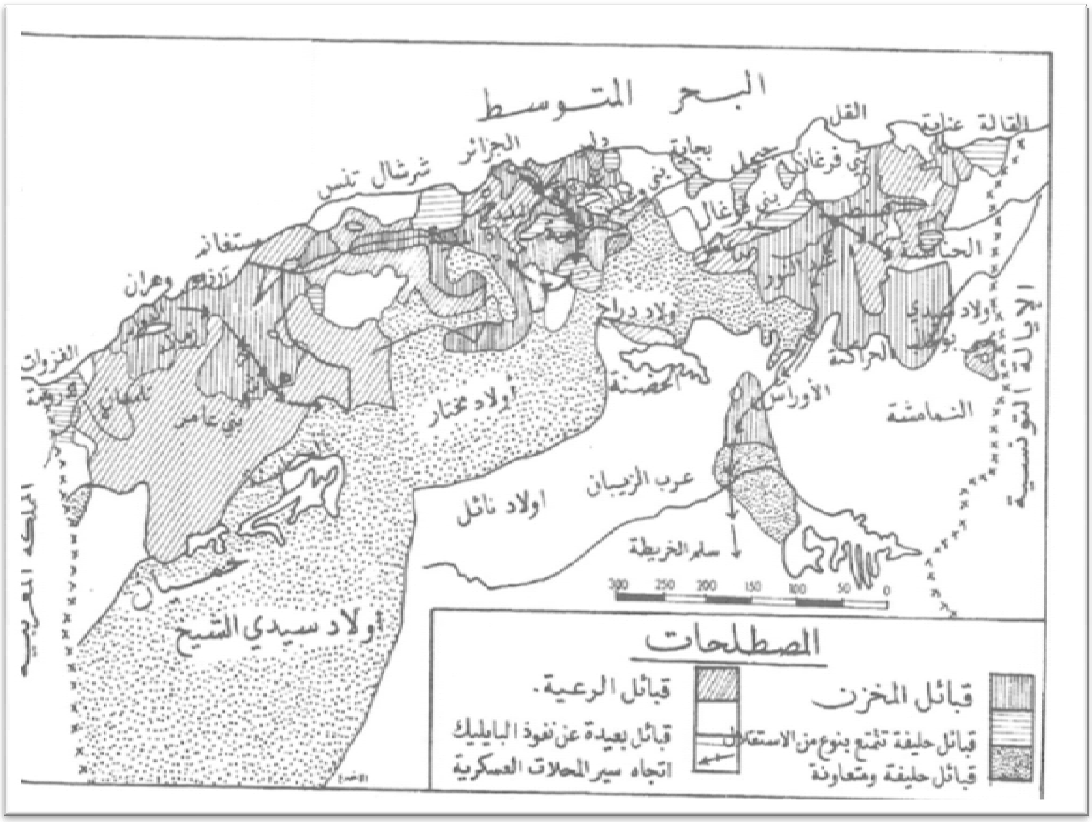

خريطة توزيع القبائل في الجزائر حسب علاقتها مع السلطة العثمانية[1]

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي...، المرجع السابق،ص330.

الملحق رقم05:

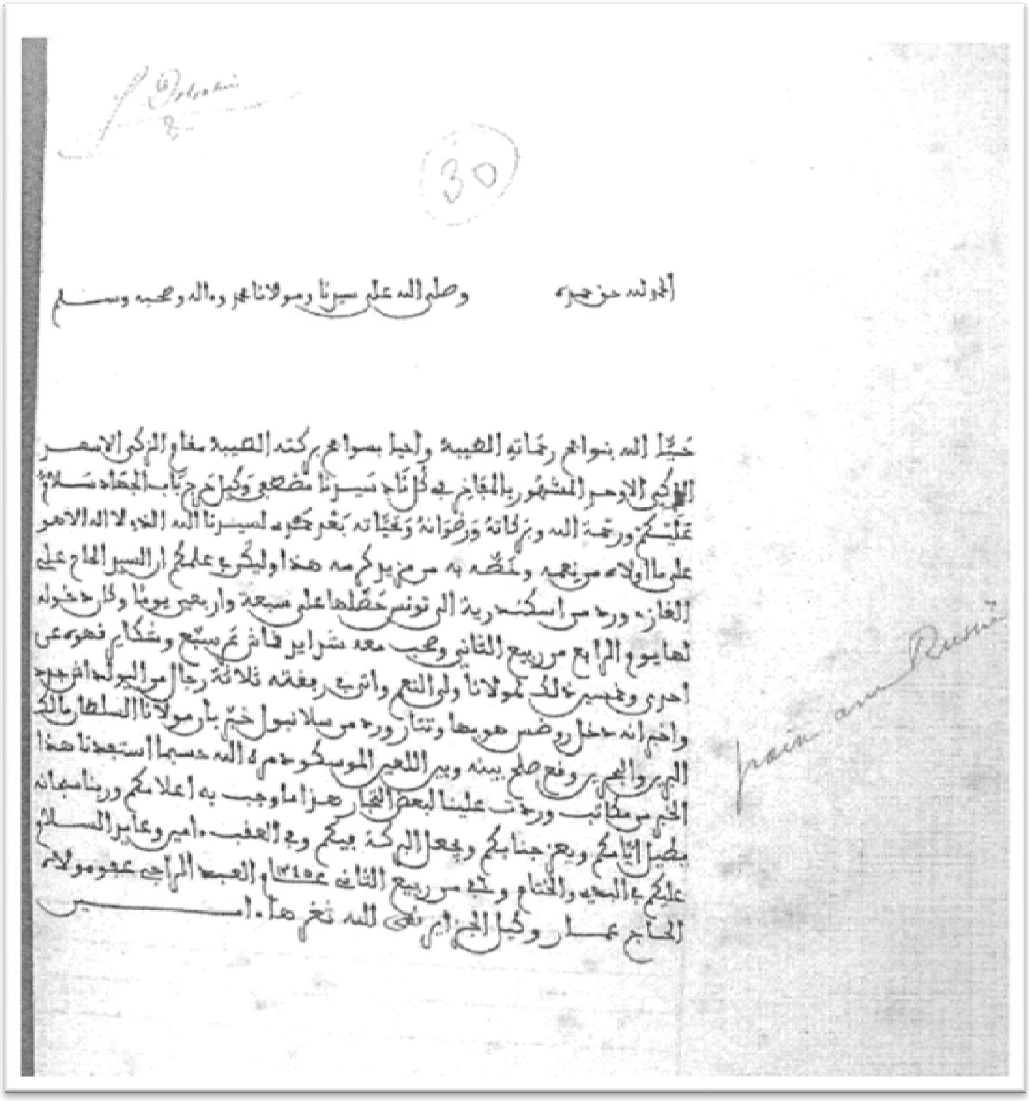

الغنائم المتحصل عليها من الجهاد البحري[1]

[1]–عيسى قبشي ، المرجع السابق، ص106.

الملحق رقم 06:

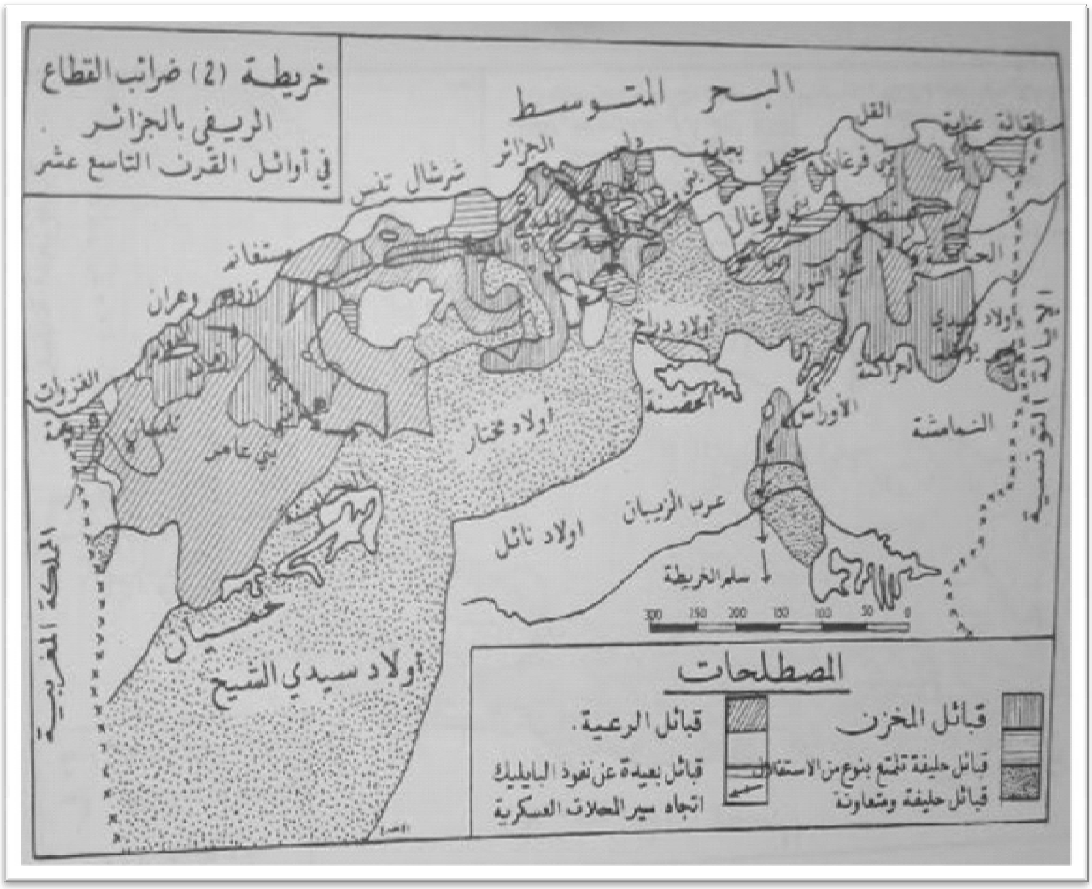

خريطة تمثل توزيع ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في ق19[1].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق،ص330.

الملحق رقم07:

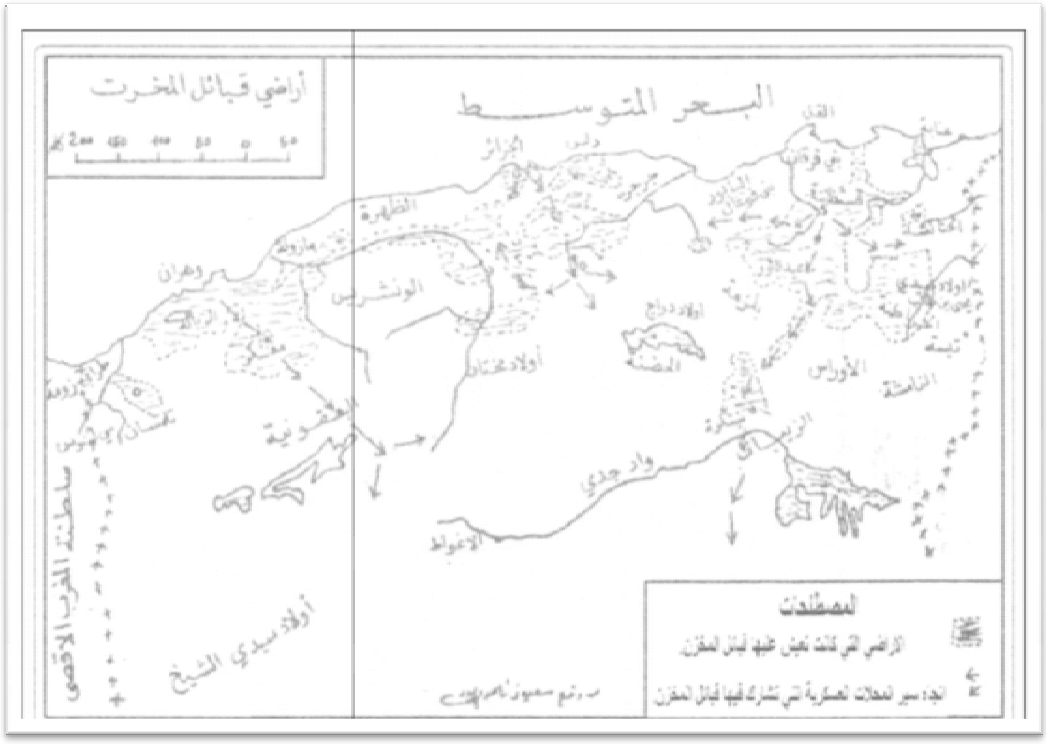

خريطة توضح إتجاه سير حملات المحلة أثناء جبايتها للضرائب في الجزائر[1].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية ...، ص229.

الملحق رقم08:

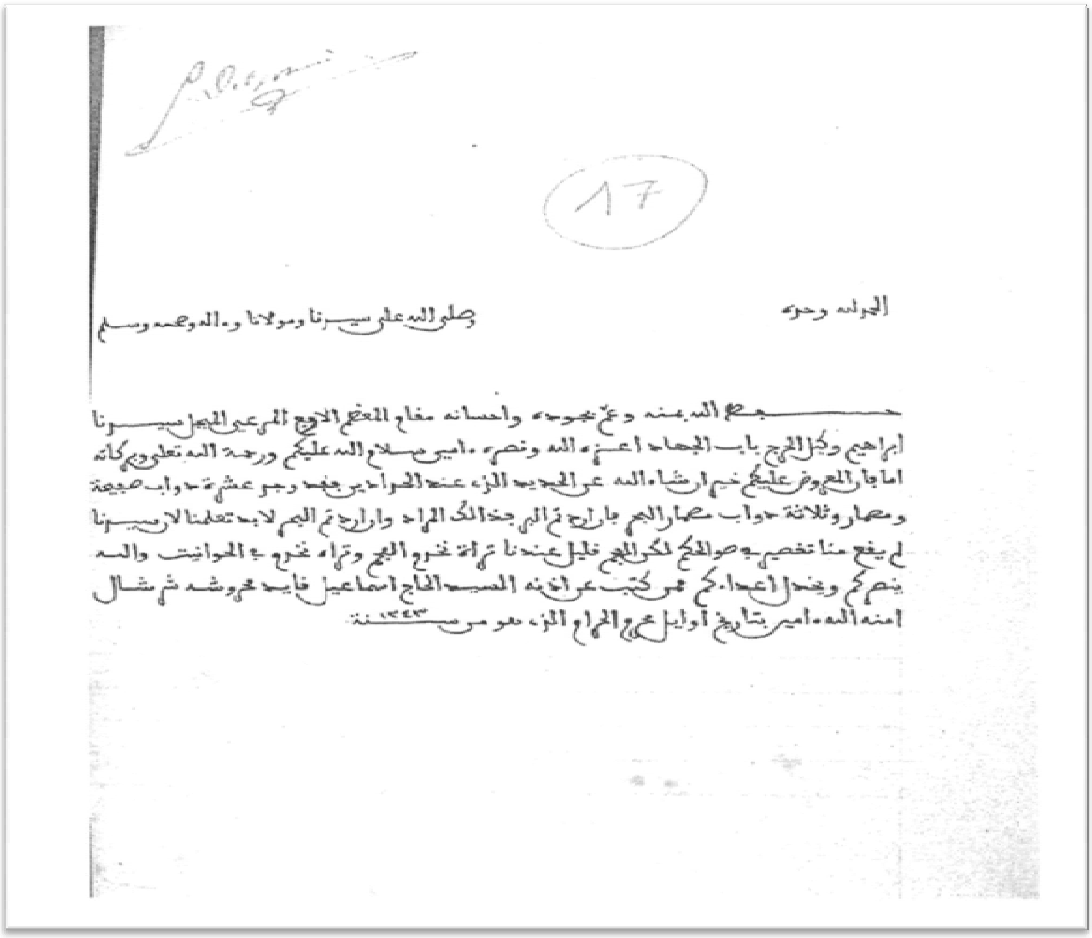

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

حضرة جناب الله بمنه وكرمه وجوده واحسانه مقام المعظم الاوجه المرعي المبجل سيدنا ابراهيم وكيل الخرج باب الجهاد اعزه الله ونصره. اميين سلام الله عليكم ورحمة الله تعلوم كانه اما بار المعروض عليكم خير ان شاء الله عن الجديد الذي عند الحواجين جهد وجو عشرة حواب صبيحة ومصار وثلاثة حواب مصار البحر بارح ثم الي جنالك الزاد وارح ثم البحر لابد تعلمنا لان سيدنا لم يفع منا تخصيص صوالحكم لكن البحر قليل عندنا تراة خروج البحر وتراه خروج الحوانيت والله يخصكم ويخدل اعداكم كما كتب عن اخيه السيد الحاج اسماعيل فايد محروشه ثم شال امنه الله. امير بتاريخ اوايل محرم الحرام الذي هو من سنة ١٣٤٣

ضريبة مفروضة على دكان تجاري[1].

[1]- عيسى قبشي، المرجع السابق، ص105.

الملحق رقم09:

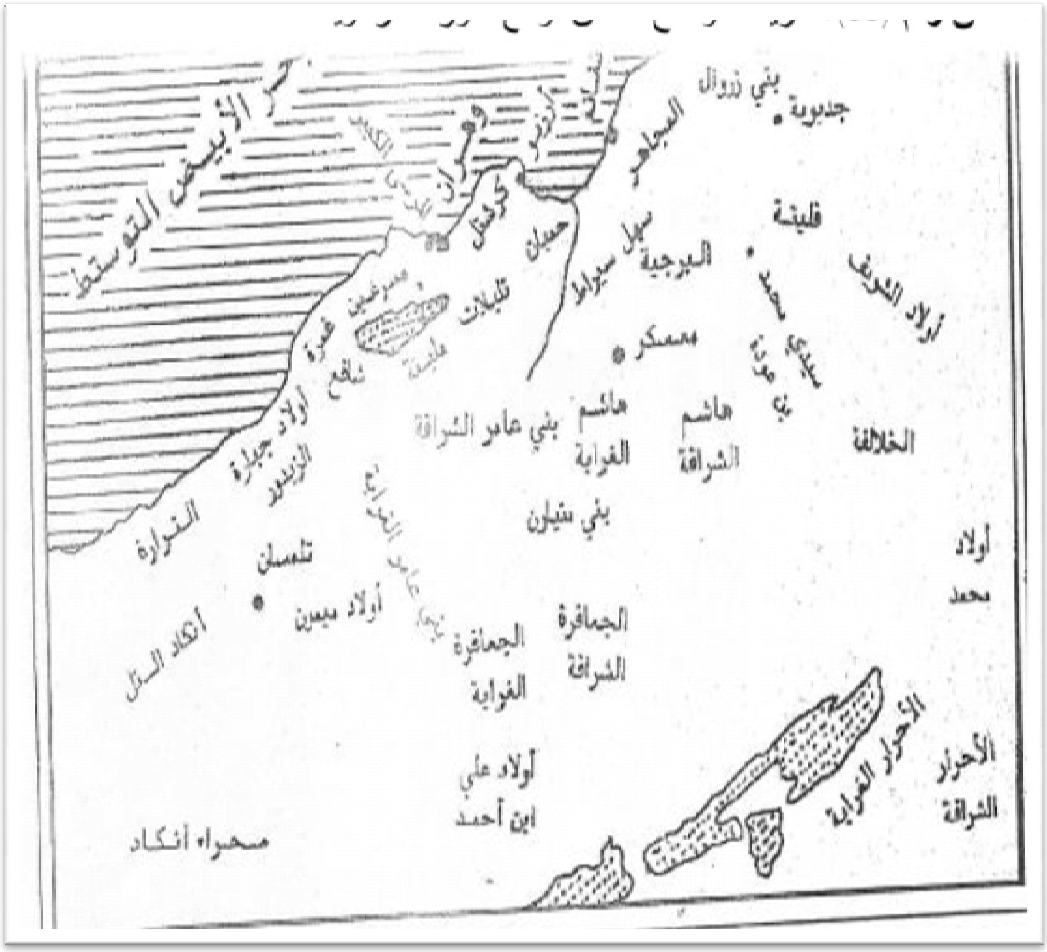

خريطة توضح مناطق توسع الثورة الدرقاوية[1].

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص203.

*** القرآن الكريم**

- سورة الحج الآية 78.

- أحاديث الرسول عليه السلام

- حديث رواه البخاري ومسلم

المصادر والمراجع:

أولا:المصادر :

-المصادر العربية والمعربة:

1. ا لعنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة ،تحقيق وتقديم:رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1974

2. ا لمزاري الأغا ابن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، دراسة وتحقيق:يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

3. ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم و تقديم: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981.

4. احمد ابي الضياف،اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،ج2،ط2،الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع،تونس،1963.

5. بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة، الجزائر،2010.

6. التلمساني ابن رقية الجديري، " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق وتقديم: سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد3، الجزائر، 1967.

7. التلمساني احمد بن الهطال،رحلة محمد الكبير"الى الغرب الجزائري"الى جنوب الصحراء الجزائري،تحقيق محمد بن عبد الكريم ،ط1،الناشر عالم الكتب،القاهرة (د.ت).

8. التنيلاني عبد الرحمان بن إدريس بن عمر بن عبد القادر، رحلات جزائرية رحلة الشيخ عبد الرحمان بن إدريس بن عبد القادر التنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ/1816م، دراسة وتحقيق: خير الدين شترة، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، 2015.

9. جون ب وولف، الجزائر وأوربا1500-1830،ترجمة وتعليق:أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة،الجزائر،(د.ت).

10. جيمس ولسن ستيفن ،الأسري الامركان في الجزائر (1785-1797 م) ترجمة علي تابليت ،دار تالة،الجزائر ،2007.

11. خوجة حمدان بن عثمان،المرآة،تحقيق وتعريب :محمد العربي الزبيري،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1982.

12. الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر1754-1830، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.

13. الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1978.

14. شارل أندري جوليان،تاريخ افريقيا الشمالية،تعريب: محمد مزالي،البشير بن سلامة،ج2،ط1 ،الدار التونسية،تونس،1983.

15. شالر وليام، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

16. كاترت جيمس،مذكرات اسير الداي كاثركات فتصل أمريكا في المغرب ترجمة:اسماعيل العربي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1982.

17. مسلم بن عبد القادر،انيس الغريب والمسافر،تحقيق وتقديم رابح بونار،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1974.

18. مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعريب: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر،1934.

19. هابنسترايت ج. أو، رحلة العالم الألماني ج.أو هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ /1732م)، ترجمة وتقديم: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت).

ثانيا: المراجع:

- المراجع العربية والمعربة

1. ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت،1989.

2. بن خروف عمار ،العلاقات السياسية بين الجزائروالمغرب في القرن 10هـ-16م،دار الأمل،2006.

3. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

4. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

5. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج2، ديوان مطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.

6. حليمي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر،1972.

7. خلاصي علي،الجيش الجزائري في العصر الحديث،ط1،دار الحضنة،الجزائر،2007.

8. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

9. سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبايدية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

10. سعد الله ابوقاسم ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال،ط3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،(د.ت).

11. سعيدوني ناصر الدين ،الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)اواخر العهد العثماني(1791-1830)البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

12. سعيدوني ناصر الدين ،الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي من خلال ارشيف والمراسلات وتقاليد والمذكرات ،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر ،2013.

13. سعيدوني ناصر الدين، البوعبدلي،الجزائرفي العهد العثماني ،ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر.

14. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط3، البصائر الجديدة، الجزائر، (د.ت).

15. سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

16. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

17. سعيدوني ناصرالدين، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984.

18. سليمان احمد،النظام السياسي والعهد العثماني،ط1،دار الكتب ،الجزائر،1993.
السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، (د.ت).
19. شوفالية كورين ،الثلاثون سنةلأولي للقيام دولة الولة الجزائرية 1510-1540،ترجمة جمال حمدانة ،ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
20. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012.
21. عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي،ط2،كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة،1965.
22. العسلي بسام، خير الدين بربروس،ط1، دار النفائس، بيروت، 1980.
23. علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770-1815، منشورات الثالة، الجزائر، 2006.
24. غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2007.
25. فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1969.
26. قنان جمال ،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)،دار هومة الجزائر ،2010.
27. قنان جمال معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)،دار هومة، الجزائر، 2010.
28. محمد الصلابي علي،الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط،ط1،دار التوزيع والنشر الإسلامية،مصر،2001.

29. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا1492هـ/1792م، مطابع دار البحث، الجزائر، (د.ت).

30. المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

31. مروش المنور ،دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطيل والواقع،ط1،دار القصبة للنشر ،الجزائر،2009م.

32. مروش المنور،دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة ولأسعار والمداخيل،ج3،دار القصبة للنشر،الجزائر،2009.

33. الميلي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2،تقديم وتصحيح:محمد ميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986.

34. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج1، ط1، دار الأمة ، الجزائر، 2007.

35. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.

36. هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

37. يحي بوعزيز،العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول مماليك أوربا(1500-1830)،ديوان المطبوعات الجامعية،1397هـ.

ثالثا: الدوريات:

أ- الدوريات العربية:

1. 5- بن سعيدان محمد،"الأسطول البحري ودوره في ايالة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م،"مجلة الحوار المتوسطي،مجلد8،العدد2ديسمبر 2017.

2. أبلالي أسماء،" التحرشات الإسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10هـ/16م"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد2، جامعة غرداية، 2017.

3. آيت حمد حموش،"الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني،"مجلة الحوار المتوسطي ،العدد5،(د.م)(د.ت).

4. بليلة رحمونة،دورالعمل البحري في اقتصاد ايالة الجزائر خلال القرن الثامن ،العدد20،جامعة معسكر.-

5. بن جبور محمد،"البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني"،مجلة عصور ،العدد12،جامعة وهران،الجزائر،2008-2009.

6. التميمي عبد الجليل،"أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول1519،" المجلة التاريخية المغربية، العدد6، 6جويلية، 1976.

7. دحماني توفيق ،"ايالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب"مجلة الآداب، العدد122،قسم التاريخ،جامعة الجزائر2-2017.

8. سهيل جمال الدين،" ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن11هـ/17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13، جامعة غرداية، 2011.

9. سيدهم فاطمة الزهراء،"موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"،دار الناشري الكويت،2011.

10. هلايلي حنيفي ،"ملاحظات حول دفاتر الدولة العثمانية في الجزائر دفتر الشريفات نموذج الجزء الثاني "،المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية،جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر.-

11. هلايلي حنيفي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني"،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد24، الجزائر، 2007.

12. هلايلي حنيفي،"القرصنة وشرط إفتداء الأسري الأسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الآداب العلوم الإسلامية ،العدد04،جامعة سيدي بلعباس،الجزائر.

13. هلايلي حنيفي،"النشاط الإقتصاد في مدينة الجزائر العثمانية علي ضوء مخطوط قانون الأسواق مدينة الجزائر"،العدد26،2008.

14. هلايلي حنيفي،الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل علي سياسة التهميش"مجلة الأمير عبد القادر للعلومالإسلامية ،العدد20،الربيع الأول1429،أفريل2006.

15. وعيل خالد،"مرتكزات إقتصاد الجزائر العثمانية(ق16...ق19)"،مجلة الحكمة لدراسات تاريخية ،المجلد6،جامعة الجزائر-2ديسمبر 2018.

رابعا:الرسائل الجامعية:

1. بلقاسم قرباش الأسري الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات(1671-1830)أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسمالعلوم الإسلامية ،جامعة إسطنبولي،معسكر،2016.

2. بليل رحمونة ،القناصل والقنصليات الأجنبية باالجزائر العثمانية من (1564-1830)،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران،2011.

3. بن خروف عمار، العلاقات بين الجزائر والمغرب،مذكرة ماجيستير،جامعة دمشق،1983.

4. بوشهاد هشام فراقة عبد الحميد ،البحرية الجزائرية ونشاطها في البحر الأبيض المتوسط (1518-1830) مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث ،قسم التاريخ ،جامعة 8ماي1945،قالمة ،20160.

5. حجاب أسماء بوطبيق أمنة ،الإدارةالعثمانية وعلاقاتها بقبائل الرعيةأواخر العهد العثماني(فترة العهد الدايات) مذكرة ماستر في تاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة ميلة،2016-2017.

6. حدون حكيمة،بن رنجة خديجة، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدوتة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا) ،مذكرة ماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجلالي بونعامة،خميبس مليانة،2015-2016.

7. حماش خليفة، العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي (1798-1870)رسالة ماجستير،قسم التاريخ ،جامعة الإسكندرية،1988.

8. حيمر صالح ،التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 15141وتأثيرات الإقليمة والدولية ،مذكرة ماجستار في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2007-2006.

9. خشمون حفيضة،مهام مفتدي الأسري والتزاماتهم الإجتماعية في مدينة الجزائر خلال فترة العثمانية،مذكرة ماجستير ،في التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي،جامعة المنتوري،قسنطينة ،2007.

10. دحماني توفيق ،الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ)(1792-1865)دراسة مقارنة ،دراسة مقارنة،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية وإجتماعية،قسم التاريخ،جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2008.

11. دلباز محمد، الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات- ترجمة وتعليق-، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015.

12. دهون نجاة ، التشريعات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها المجتمع الجزائري علي (1830-1900)مذكرة ماستر ،في تاريخ المعاصر،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2015-2016.

13. رعمون فاطمة ،بن رابح حيزية،ثورات الطرق الصوفية في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة درقاوة نموذجا(1219هـ-1224هـ)(1804-1809م)،مذكرة ماستر في تاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة، الجلالي بونعامة-بخميس مليانة،2015-2016.

14. رنجة عروك ،العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائرو الدولة العثمانية (1790-1830)مذكرة ماستر في تاريخ المعاصر،جامعة قطب شتمة ، بسكرة ،2014-2015.

15. زيارة سامية ، الجهاد البحري في الجزائرالعثمانية (902-هـ1209/1520-1825)،مذكرة ماستر ، في تاريخ المغرب المغرب العربي الحديث والمعاصر ،جامعة بن خلدون ،تيارت،2015.

16. سعيداني محفوض ،الواقع الإقتصادي للجامعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/12هـ/1830م1245هـ،رسالة ماجستير في تاريخ الحديث،جامعة الجزائر،2001-2012.

17. شدري معمر رشيدة ،العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671-1830)مذكرة ماجستير ،في تاريخ الحديث،قسم تاريخ،جامعة الجزائر،2006.

18. شويتام أرزقي ،المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني(1519-1830)أطروحة دكتوراه في تاريخ المعاصر ،جامعة الجزائر،2005-2006.

19. شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، عوامل الإنهيار (1800-1830)، مذكرة ماجستار في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2012-2013.

20. صغيري سفيان ،العلاقات الجزائرية العثمانية خلال العهد الدايات في الجزائر 1671-1830،رسالة ماجستيلر ، المركز الجامعي غرداية،2012.

21. عقاد سعاد ،الفلاحون الجزائريون والسلطة لعثمانية في الجزائر(1519-1830)،دار السلطان انموذجا، مذكرة ماجستارفي تاريخ الحديث والمعاصر ، قسم تاريخ وعلم الآثار ،جامعة وهران،2013-2014.

22. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر ،2000.

23. قبشي عيسي، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)مذكرة ماستر في تاريخ المعاصر ،قسم تاريخ ،جامعة خيضر، بسكرة،2017.

24. قرابن حياة،بن حركات سعاد،الأوضاع الإقتصادية ولإجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني(1800-1830)،مذكرة ماستلر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة،2015-2016.22

25. كمال صحراوي،أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني ،أطروحة دكتولراه في التاريخ الحديث،جامعة وهران،(د.ت).

26. محرز أمين ،الجزائر في العهد الآغوات(1659-1671)رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر ،2007-2008.

27. مقصودة محمد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني1519، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014.

28. موساوي فلة القشاعي ،المولود ،النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجيستير في تاريخ الحديث ،معهد التاريخ،جامعة الجزائر ،1990/1989.

خامسا: القواميس والمعاجم:

أ-العربية:

1. الخطيب مصطفي عبد الكريم،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة لبنان ،(د.ت).

2. سهيل الصبان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000.

(أ)

أبو حمو الثالث 11

إيزابيلا 8

أغا باشا 14

أبو العباس أحمد بن القاضي 12

ابن رقية التلمساني 26

أسكندر السادس8

الرايس حميدو 27- 44-45

(ب)

بايلرباي 12-14

باي مصطفى 73

(ج)

جون بوولف 35

(ح)

حسن باشا15-حمدان خوجة30

(خ)

خليل آغا14-خير الدين10-11-12-13-44

(د)

دي غرامون28

(ر)

رمضان آغا14

(س)

سليم الأول12

(ش)

شالر أندري جوليان10-شعبان آغا14

(ع)علي آغا14-عروج10-11-12-44

(ف)

فريدناد8

(ك)

الكردنال خمنيس7

(م)

34 محمد بقطاس

(هـ)

هايدو14

(و)

وليام شالر17-35-50

(د)

داي إبراهيم34

(ك)

كاثكارت36

(أ)

إسطنبول الأندلس7-8-13-18-22-44إجلترا32-40-46-اسبانيا7-8-9-10-11-12-16-27-31-34—38-44-62-إطاليا9-أوربا27-29-30-31-34-41-الأناضول20-ألمانيا33-أمريكا34-35-الأطلس19-الأغواط22-الأمازيغ22.النمسا38-اليونان38-

(ب)

بجاية9-10-11-بني راشد19-بني زيان9-بايلك غرب16 -51-بايلك تيطري15-16-50-51-63-64-بروسيا38-بسكرة21-22-برتغال38-

(ت)

تركيا15-20-21-45-تلمسان11-20-تونس16-تنس11

(ج)

الجزائر1-2-7-9-10-11-12-13-15-27-30-31-32-33-34-35-36-40-42-43-44-45-46-47-50-61-63-65-67—72-جنوة62-38-جرجرة19-22-جيجل11-22

(ح)

حلق الواد10

(د)

دلس9-15دولة العثمانية10-12—13-14-45

(ر)

رومنيا38ريف-19-2

(س)

سردينيا32-38

(ش)

شرشال10-15-شمال افريقيا10-

(ص)

صقلية

(ط)

طرابلس

(ع)

عنابة21

(غ)

غرناطة8

(ف)

فرنسا2-28-31-34-38-43-45-50-51(س)

سردينيا32-38

(س)

سردينيا32-38

(ق)

قسنطينة16-17-20-21-26-63-72

(ك)

كوريسيا38

(م)

مازونة16-19-21-معسكر16-مليانة21-مستغانم9

(هـ)

هولندا32-62

العنوان.....

الشكر.....

قائمة المختصرات .....

الفصل الأول المقومات للجزائر العثمانية.....

المبحث الأول :تأسيس الإيالة وتطور هيكلها السياسي والإداري.....07

المبحث الثاني : خصائص الاقتصاد المحلي.....17

المبحث الثالث:المجتمع والسلطة بين التقارب والقطيعة 21

الفصل الثاني الموارد البحرية ومساهمتها الاقتصادية .....

المبحث الأول:غنائم الجهاد البحري.....27

المبحث الثاني:الإتاوات ت والهدايا.....32

المبحث الثالث الأسري المسيحيون.....37

المبحث الرابع:النشاط البحري من القوة إلي الانحسار.....46

الفصل الثالث:التضام الضريبي:مرتكزات وتحولات.....

المبحث الأول:أصناف الضرائب والرسوم.....51

المبحث الثاني آلية جباية الضرائب.....65

المبحث الثالث:تأثير الضريبي علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية 69

خاتمة.....**78**

ملاحق 81

قائمة المصادر والمراجع.....91

فهارس الإعلام وأماكن.....104

فهرس الموضوعات.....110